



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة
بنغازي

تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية (بتطبيق اتفاقية بازل II)

إعداد
طارق عطية المهدي الفيتوري
بكالوريوس محاسبة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي - ربيع 2006

إشراف
الدكتور: عبدالسلام محمد البدري

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير)
بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
فصل الخريف - 2011



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة
بنغازي

تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية (بتطبيق اتفاقية بازل II)

إعداد
طارق عطية المهدي الفيتوري
بكالوريوس محاسبة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي - ربيع 2006

إشراف
الدكتور: عبدالسلام محمد البدري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية
(الماجستير) في المحاسبة بتاريخ 2011/12/28.
فصل الخريف - 2011



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة
بنغازي

تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية (بتطبيق اتفاقية بازل II)

إعداد
طارق عطية المهدي الفيتوري

لجنة الإشراف

الدكتور: عبدالسلام محمد البدري
الدكتور: الكيلاني عبدالكريم الكيلاني
الدكتور: عبدالسلام علي الجحاوي
مشرفاً رئيساً
متحناً داخلياً
متحناً خارجياً

أعدت كأحد متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) بقسم
المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي بتاريخ 2011/12/28 ف

اعتماد للكلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا^ص إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ]

صدق الله العظيم
سورة البقرة الآية (32)

إهداء

إلى والدي ووالدتي

إلى عمتي

إلى أخي وأخواتي

إلى باقي أفراد عائلتي

إلى جميع أصدقائي

إلى كل من سيستفيد من هذا العمل ...

إلى الشعب الليبي العظيم

طارق عطية المهدي الفيتوري

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى أهله وصحبه إلى يوم الدين .. أما بعد
يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبدالسلام محمد البدري المشرف على هذه الدراسة على ما بذله معي من جهد وما قدمه من إرشاد وتوجيه أثناء مراحل إعداد هذه الدراسة حتى ظهرت في صورتها النهائية .
كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور عبدالسلام على الجحوي الممتحن الخارجي للدراسة والذي قام بتقييم هذه الدراسة وأبدى عليها ملاحظات قيمة ، كما أتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذ الفاضل الدكتور الكيلاني عبدالكريم الكيلاني الممتحن الداخلي للدراسة والذي قام بتقييم الدراسة وإبداء ملاحظاته الهامة والقيمة .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة ، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى باقي أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والمعيدين والمعيدات وجميع طلاب كلية الاقتصاد في مرحلة البكالوريوس وفي الدراسات العليا وأتقدم بخالص الشكر إلى جميع موظفي كلية الاقتصاد وأخص بالذكر الأخت زهرة الدراجي على تشجيعهم لي ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع موظفي مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ معتر رمضان الشخي على ما قدمه لي من مساعدات ساهمت في إنجاز هذه الرسالة
ويسعدني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير للأخت سوسن علاءالدين محمد المصراي التي قامت بطباعة هذه الدراسة وعلى ما قدمته من تشجيع وعون طوال مرحلة إعداد الدراسة .

وأخيراً وليس آخر فإنه يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة وأخص بالذكر أبي ومثلي الأعلى الدكتور عطية المهدي الفيتوري لما منحه لي من تشجيع طوال مرحلة إعداد الرسالة .

الباحث

طارق عطية المهدي الفيتوري

قائمة المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	الإهداء
	الشكر والتقدير
ب	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
هـ	ملخص الدراسة
2	الفصل الأول : مقدمة الدراسة
2	1-1 تقديم الدراسة
7	2-1 الدراسات السابقة
9	3-1 مشكلة الدراسة
10	4-1 هدف الدراسة
10	5-1 فرضيات الدراسة
11	6-1 أهمية الدراسة
11	7-1 منهجية الدراسة
12	8-1 نطاق وحدود الدراسة
12	9-1 محتويات الدراسة
14	الفصل الثاني : مقومات الرقابة الداخلية والتعريف باتفاقية بازل II
14	1-2 مقدمة
16	1-2-2 مكونات نظام الرقابة الداخلية
17	2-2-2 مقومات نظام الرقابة الداخلية
19	3-2-2 العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية
20	4-2-2 أهداف الرقابة الداخلية
21	5-2-2 المخاطر المحتملة نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية
22	3-2 اتفاقية بازل II

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
22	1-3-2 مقدمة
23	2-3-2 أهداف لجنة بازل
24	3-3-2 مبررات الإطار الجديد لاتفاقية بازل
25	4-3-2 الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II
26	4-2 مبادئ تقييم أنظمة الرقابة الداخلية
46	الفصل الثالث : منهجية الدراسة
48	1-3 وسيلة جمع البيانات وطرق التحليل واستخلاص النتائج
48	1-1-3 أداة جمع البيانات
50	2-1-3 مجتمع وعينة الدراسة
51	3-1-3 الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات للإجابة على أسئلة الدراسة
51	1-3-1-3 أسلوب تحليل البيانات
51	2-3-1-3 أسلوب اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي)
53	2-3 تحليل البيانات
53	1-2-3 معلومات خاصة عن المشاركين
56	2-2-3 المعلومات الخاصة بتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية
74	3-3 اختبار الفرضيات
77	الفصل الرابع : نتائج الدراسة
78	4 نتائج الدراسة
78	1-4 النتائج الثانوية
78	2-4 النتائج الرئيسية
80	قائمة المراجع الملاحق

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>رقم الجدول</u>
49	توزيع الدرجات حسب مستوى الموافقة على بنود الإجابة للأسئلة	(1-3)
50	استمارات الاستبانة الموزعة والمستلمة من المشاركين في الدراسة	(2-3)
53	توزيع المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة	(3-3)
54	توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي	(4-3)
55	توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص	(5-3)
56	توزيع المشاركين في الدراسة حسب الخبرة	(6-3)
60	المعلومات الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية	(7-3)
63	المعلومات الخاصة بتعريف المخاطر وتقييمها	(8-3)
67	المعلومات الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام	(9-3)
70	المعلومات الخاصة بالمعلومات والاتصالات	(10-3)
73	المعلومات الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور	(11-3)
76	قيمة (t) للمتغيرات المتعلقة بالفرضيات الفرعية	(12-3)

ملخص الدراسة

أصبحت الرقابة الداخلية مجموعة من العناصر أو المكونات المترابطة التي تضعها الإدارة العليا لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ، وتطورت عبر السنين نتيجة عدة عوامل من أبرزها كبر حجم الوحدات الاقتصادية والحاجة إلى تفويض السلطات للمستويات الدنيا وأنها تعتبر الأساس في عمل المراجع الخارجي .

وقد قام مصرف التسويات الدولية بإنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 التي قامت بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام 1988 وفي عام 1999 أصدرت المبادئ الأساسية المتعلقة بالإطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التي عرفت باتفاقية بازل II .

ونظرا للأهمية البالغة لتطبيق اتفاقية بازل II في المصارف الليبية فقد كان هدف هذه الدراسة هو تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل II وذلك بالاعتماد على ما ورد في الأدب المحاسبي لتكوين أساس نظري يتم الاعتماد عليه في الجانب العملي لغرض التقييم .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة ، وخمس فرضيات فرعية تمت صياغتها بالشكل التالي :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية بفاعلية "

ولاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة ، فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل الخاصة بإشراف

الإدارة والثقافة الرقابية بفاعلية "

الفرضية الفرعية الثانية :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بتعريف

المخاطر وتقييمها "

الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام "

الفرضية الفرعية الرابعة :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بالمعلومات والاتصالات بفاعلية "

الفرضية الفرعية الخامسة :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور "

وللوصول إلى نتائج هذه الدراسة فقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين ، الجانب الأول ، يختص بالإطار النظري للدراسة والجانب الثاني يختص بالجانب العملي حيث احتوى الجانب النظري على التعريف بالرقابة الداخلية ومكوناتها ومقوماتها والعوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وأهداف الرقابة الداخلية والمخاطر المحتملة نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية ، واشتمل الجانب النظري أيضا على التعريف بلجنة بازل وأهدافها ومبررات الإطار الجديد لاتفاقية بازل والدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II .

أما الجانب العملي فقد اشتمل على مسح آراء القياديين بالمصارف التجارية الليبية الرئيسية حول هذا الموضوع لتحقيق أهداف الدراسة ، وقد تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة تجميع البيانات ، حيث تم توزيع صحيفة الاستبيان كأداة تجميع البيانات ، حيث تم توزيع صحيفة الاستبيان على رؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في المراكز الرئيسية لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة وقد تم تحليل البيانات المجمعة ودراستها في ضوء الفرضيات المحددة بالدراسة.

وقد تم اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام الاختبار الإحصائي (t-test) .

ومن خلال الفرضيات المحددة بالدراسة فقد تم استخلاص النتائج التالية :

1 . تطبيق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة

الرقابية التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .

- 2 . تطبيق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بتعريف المخاطر وتقييمها التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .
- 3 . تطبيق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .
- 4 . تطبيق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بالمعلومات والاتصالات التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .
- 5 . تطبيق المصارف التجارية الليبية المتطلبات الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .

الفصل الأول

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1) تقديم الدراسة :

لم تحظ الرقابة الداخلية بالاهتمام إلا بعد انبلاج الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وظهور المنشآت التي تتميز بكبر حجمها وتعدد أقسامها وفروعها وانفصال الإدارة عن الملكية وتفويض السلطات والاختصاصات إلى المستويات الإدارية المختلفة ، وجاء هذا الاهتمام نتيجة حاجة الإدارة إلى وجود نظام محكم للرقابة الداخلية يمكنها من تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها وتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بدقة وكفاءة عالية .

لقد بدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية يتزايد منذ مطلع الثلاثينات من القرن العشرين من قبل الباحثين والهيئات المهنية المختلفة وخاصة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، ومعهد المحاسبين القانونيين بالانجلترا وويلز ، ومجمع المحاسبين القانونيين بكندا⁽¹⁾ .

تعتبر الرقابة الداخلية عن المفهوم الواسع للرقابة الشاملة Comprehensive Control التي توضع لمراقبة جميع نشاطات المشروع ، حيث تطور نظام الرقابة الداخلية حتى وصل إلى مفهوم الرقابة الشاملة وأصبح من أهم الأنظمة المطبقة في معظم الوحدات الاقتصادية⁽²⁾.

وقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية كالآتي:
" الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول ، اختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها، تنمية كفاءة العمل ، وتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة"⁽³⁾ .

(1) محمد محمد على بالقائد ، " المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية " رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي ، 2007 ، ص 10 .
(2) محمود محي الدين بادي ، " الرقابة بين النظرية والتطبيق " ، بحث مقدم إلى ندوة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والرقابة المالية ، بنغازي ، 1990 ، ص 4 .
(3) ادريس عبدالسلام اشتبوي ، المراجعة معايير وإجراءات ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت الطبعة الرابعة ، 1996 ، ص 52 .

يتضح من هذا التعريف أن أهداف الرقابة الداخلية تشمل الآتي⁽¹⁾:

- 1 . حماية أصول الشركة من التلاعب واختلاس وسوء الاستعمال لهذه الأصول.
- 2 . ضمان الدقة الحسابية للبيانات والمعلومات الواردة بالدفاتر والسجلات المحاسبية وذلك لإمكانية الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرار أو رسم أي خطة مستقبلية .
- 3 . رفع مستوى كفاءة العمل .
- 4 . تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة من قبل الإدارة.

لقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بأنظمة الرقابة الداخلية Internal Control لعدة عوامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

- 1 . كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وتعقدها الأمر الذي أدى إلى صعوبة الرقابة المباشرة . مما دعا إلى الاعتماد على التقارير المالية والإدارية والإحصائية ، مما أدى إلى ضرورة توفر نظام رقابة داخلية فعال لضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وصحتها .
- 2 . سعى إدارة المؤسسة إلى حماية أصول المؤسسة والمحافظة عليها وضمان تنفيذ الخطط المرسومة بدقة وكفاءة عالية .
- 3 . احتياج العديد من الأطراف والجهات للبيانات والمعلومات الدقيقة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة .
- 4 . التطور الذي حصل في مهنة المراجعة الخارجية حيث تحولت عملية المراجعة من المراجعة الكاملة والتفصيلية إلى المراجعة الاختبارية⁽²⁾ ، لقد لازم هذا التحول في صلب عملية المراجعة اهتمام المراجعين الخارجيين وأصحاب المؤسسات بأنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها وتدعيمها وذلك بحكم التطور الذي حدث في حجم النشاط الاقتصادي السابق الإشارة إليه والتحول من المراجعة التفصيلية الكاملة إلى المراجعة الاختبارية -

(1) نفس المرجع السابق ، ص 52.

(2) يحي حسين عبيد ، جمعة شهاب الدين ، أصول المراجعة ، جمهورية مصر العربية ، المنصورة ، 1997 ، ص ص 102 ، 103 .

الانتقائية . ومن هنا برزت أهمية أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة في المشروع كنقطة البداية السليمة لعمل المراقب الخارجي في رسم برنامج المراجعة وتحديد كمية الاختبارات أو حجم العينة التي سيتخذها أساساً لفحصه ومراجعته حتى يمكن الاعتماد عليها.

ويجدر القول أن السبب في وضع نظام للرقابة في أي منشأة إلى مساعدتها على تحقيق أهدافها⁽¹⁾ . وتنقسم الرقابة الداخلية إلى قسمين هما كالتالي⁽²⁾ :

الرقابة الإدارية Administrative Controls :

أن المقصود بالرقابة الإدارية هو إجراءات وقواعد الرقابة على العمليات التي لا تؤثر على إثبات وإعداد البيانات المحاسبية وعلى إعداد القوائم المالية ، ولذلك فإن اهتمام المحاسبين بالرقابة الإدارية محدود للغاية وينحصر في بعض الأحوال الخاصة التي يمكن فيها أن تؤثر إجراءات وقواعد الرقابة الإدارية على الرقابة المحاسبية. ويمكن تعريف الرقابة الإدارية على أنها تشمل أساساً الخطة التنظيمية والإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المشروع بهدف :

- 1 . رفع الكفاءة الإنتاجية لكافة عمليات المشروع بما يتضمن تحقيق أهداف المشروع بأقل تكلفة ممكنة .
- 2 . الالتزام بالسياسات الإدارية التي تشمل القواعد والإجراءات التي تضعها الإدارة للوصول إلى الأهداف المرسومة .

ومن التعريف السابق يمكننا الاستنتاج بأن إجراءات الرقابة الإدارية تتعلق بالعمليات المرتبطة بسلطة الإدارة لتحقيق أهداف المشروع والتي تعتبر في حد ذاتها الأساس الذي تقوم عليه إجراءات الرقابة المحاسبية .

(1) الفين ارنيز ، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد محمد عبدالقادر الدسيمي ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2002 ، ص 378 .
(2) وجدي شركس ، الإطار والأساسيات في المراجعة ، دار السلاسل ، الكويت ، 1987 م ، ص ص 205 ، 206 ، 207 .

الرقابة المحاسبية Accounting Controls :

إن المقصود بالرقابة المحاسبية، هو إجراءات وقواعد الرقابة على العمليات التي تؤثر على العمليات المحاسبية وعلى إعداد القوائم المالية . ويمكن تعريف الرقابة المحاسبية على أنها تعنى الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات والسجلات المحاسبية التي تهدف إلى : المحافظة على أصول المشروع وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية وذلك عن طريق التحقق مما يلي :

- إن جميع العمليات قد تم تنفيذها طبقا لإجراءات سلطة الاعتماد التي تضعها الإدارة سواء كانت عامة أو خاصة .
 - إن العمليات التي قد تم إثباتها في السجلات والدفاتر بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ، وإن السجلات والدفاتر يمكن الاعتماد عليها لتتبع التغيرات في أصول المشروع.
 - إن التصرف في الأصول يتم وفقا لإجراءات التفويض التي تضعها الإدارة.
 - إن جرد الأصول يتم على فترات دورية مع دراسة أسباب الانحرافات بين ما هو موجود فعلا وبين ما هو مثبت في السجلات والدفاتر .
- ولعل من أهم المنشآت التي تهتم بالرقابة الداخلية هي المصارف التجارية وأنواعه المختلفة ، وبالتالي فهي تعمل كوسيط مالي بين كل من أصحاب المدخرات والمستثمرين الذين يرغبون في اقتراض هذه الموارد في شكل تسهيلات وبالتالي تحقيق أقصى عائد ممكن⁽¹⁾ .

(1) ميلود جمعة الحاسية ، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، بنغازي ، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1995 ، ص 33 .

وتعرف المصارف التجارية أيضا بأنها :

" تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص من عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية"⁽¹⁾

حيث يمكن القول بأن وجود نظام رقابي فعال للرقابة بالمصارف التجارية يمكن أن يحقق الأهداف التالية:⁽²⁾

- 1 . تطبيق التعليمات الداخلية المتعلقة بسير الأعمال والتأكد من الالتزام بها.
- 2 . توحيد السياسات في جميع الفروع .
- 3 . التقيد بالتسهيلات المصرفية وسقوفها الدنيا والعليا الممنوحة للعملاء.
- 4 . إعداد العقود الخاصة بالتسهيلات ضمن موافقة الإدارة العليا عليها .
- 5 . التأكد من صحة قيود الإيرادات والمصروفات يوميا والتحقق من إجازتها من قبل الإدارات المختلفة .
- 7 . كشف أي ممارسات خاطئة تقوم بها الإدارة التنفيذية في المصرف .

من هنا اتجهت عدة مؤسسات دولية لمعالجة الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية وفي مقدمة هذه المؤسسة لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث أنشئت لجنة بازل في نهاية عام 1974 بواسطة محافظو المصارف المركزية الأعضاء في مجموعة (G10) الدول الصناعية العشر Group of Ten بهدف سلامة الأسس والمعايير المستخدمة بواسطة المصارف المركزية ، وتعد لجنة بازل أربعة اجتماعات سنويا على الأقل ، وتتخذ من مصرف التسويات الدولي بمدينة بازل السويسرية مقراً لها ، ويتكون الأعضاء الحاليين للجنة بازل من محافظو المصارف المركزية والسلطات الرقابية على المصارف أو من يمثلهم الدول التالية : بلجيكا - كندا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا

(1) محمد جمال الدين الهلالي ، عبدالرازق قاسم شحادة ، " محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين " ، الطبعة الأولى ، عمان دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص3 .

(2) محمد مسعود خليفة الثعلب ، عبدالسلام عبدالله محمد نصية ، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق ، طرابلس 2005 ، ص 300 ، ص 301 .

- اليابان - لوكسمبروغ - هولندا - اسبانيا - السويد - سويسرا - المملكة المتحدة -
الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾

أصدرت هذه اللجنة اتفاقية بازل I عام 1988 بشأن متطلبات كفاية رأس المال، ثم قامت بإصدار اتفاقية بازل II عام 1999⁽²⁾ وقد خاطب مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية الليبية في سنة 2004 في رسالته بخصوص تبني مقررات لجنة بازل والاستعدادات المتخذة وتحديد الأساليب المتوقع اتباعها في أثناء التطبيق والإطار الزمني المتوقع للتنفيذ وما يتعلق بتدريب العاملين بالمصارف والدعم الفني المطلوب* .

1-2) الدراسات السابقة :

لقد تعرضت عدة دراسات لموضوع الرقابة الداخلية ويعود هذا لما يشكله نظام الرقابة الداخلية من أهمية في المصارف ، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:
دراسة (Christine , Roger) : وكانت بعنوان " إطار الأنظمة الرقابية الداخلية في المصارف " وتوصلت إلى أن الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بالمديرين والإدارة العليا ، وليست إجراء أو سياسة يتم القيام بها في فترة معينة بل هي عملية تتم باستمرار داخل المصرف وأن المديرين والإدارة هم المسؤولون عن تأسيس فهم سليم للموظفين لنظام الرقابة المتبعة ، وأن الالتزام بنظام الرقابة الداخلية يعتمد بدرجة كبيرة على بنية تنظيمية تظهر بوضوح حدود السلطات والمسؤوليات بالإضافة إلى توفير طرق سليمة للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة⁽³⁾

دراسة (بالقائد) : كان هدف هذه الدراسة توضيح المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية التي يجب توافرها في المصارف التجارية الليبية ومعرفة مدى

(1) المعهد المصرفي المصري ، " مقررات بازل II . مخاطر الائتمان . التشغيل السوق " دورة علمية ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، 2006 ، ص 4 .

(2) المعهد المصرفي المصري ، " أضواء على مقررات بازل الجديدة لمعيار كفاية رأس المال " لينك ، سلسلة حلقات نقاشية ، العدد الخامس ، 2003 ، ص 1 ص2.

* مصرف ليبيا المركزي ، رسالة دورية رقم (2004/72) ، 2004/5/20 .

(3) Christine , C & Cole R, " Framework for Internal Control Systems in Banking Organizational", Journal of Basle Committee , September. 1998, P14.

توفر المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية فيها وتحديد وإبراز نقاط الضعف أو القصور في نظم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية وتوصلت إلى عدم توفر المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل بالمصارف التجارية الليبية⁽¹⁾ .

دراسة (الفرطاس) : كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى توفر إجراءات الرقابة الداخلية في الأنظمة الآلية المستخدمة بالمصارف التجارية الليبية العامة في مدينة بنغازي وكان من بين نتائجها عدم توفر إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية في الأنظمة الآلية المستخدمة في فروع المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي⁽²⁾ .

دراسة (الكاديكي) : وتهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقديم أدلة من واقع التطبيق العملي عن مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة بالمصارف الليبية لمواجهة غسل الأموال وكانت نتيجة الدراسة أن إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة بالمصارف التجارية الليبية غير ملائمة لأغراض مواجهة غسل الأموال ، وتفتقر إلى العديد من الضوابط ويتطلب الأمر الارتقاء بها إلى المستوى الدولي⁽³⁾

دراسة (سالم) : تناولت المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها في المصارف الليبية وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم توفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية للمصارف الليبية⁽⁴⁾ .

(1) محمد محمد علي بالقائد ، مرجع سبق ذكره .

(2) الجاسر فتحي الفرطاس ، " مدى توفر إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية في الأنظمة الآلية المستخدمة في فروع المصارف

التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2007 .

(3) أحمد علي فرج الكاديكي ، " مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسل الأموال ، رسالة ماجستير ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2005 .

(4) كاميليا مسعود سالم ، " المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها بالمصارف التجارية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس بنغازي ، 1995 .

1-3) مشكلة الدراسة :

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم الأدوات الرقابية التي تستخدمها الإدارة للتأكد من أنه تم استخدام الموارد المالية بالصورة المطلوبة وهي أيضا تمكن من منع الاختلاسات والتأكد من تحقق الأهداف ، وعادة ما تضع الإدارة أنظمة للرقابة الداخلية المحاسبية كفاءة وفعالة ، وتقوم بتطويرها وتحسينها وتقوم بمراقبتها وتحديد الخلل بها وذلك حرصا منها على تحقيق أهداف المنشأة وفقاً لما هو مخطط له⁽¹⁾ .

لقد أصبحت الحاجة ملحة في السنوات الأخيرة إلى ضرورة وجود نظام رقابة داخلية محكم في المصارف التجارية حيث أن المصارف تشكل جزء كبير من الاقتصاديات العالمية حيث تواجه المصارف مخاطر متعددة منها مخاطر الائتمان ومخاطر التمويل ومخاطر السوق ومخاطر معدلات سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة ، وفي ليبيا تلعب المصارف دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية للاقتصاد الليبي ونظرا للضرر الكبير الذي يمكن أن يحدث نتيجة حدوث أي قصور في نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية وبالنظر إلى الدراسات السابقة التي تم ذكرها والتي اتفقت نتائجها على وجود ضعف في مقومات الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية وباطلاع الباحث على تقارير اللجنة الشعبية لجهاز المراجعة المالية لسنة 1378هـ (2010ف) حيث يشير التقرير إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة الداخلية وتفعيلها للرقابة على سير العمليات المصرفية⁽²⁾ . فإن الدراسة الحالية تسعى إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف الليبية (بتطبيق اتفاقية بازل II).

ونظراً لأهمية مقررات اتفاقية بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية في استقرار المصارف ويكون استقرار المصارف هو الركيزة الأساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني لأي بلد فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في السؤال التالي:

هل تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات اتفاقية بازل II

الخاصة بالرقابة الداخلية ؟

(1) أحمد عبدالله محمد النور . " مدى تأثير كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على تخطيط إجراءات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2007 ، ص 2.
(2) اللجنة الشعبية لجهاز المراجعة المالية لسنة 1378هـ.

(4-1) هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات اتفاقية بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية ، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

هل تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات اتفاقية بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية .

(5-1) فرضيات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة ، وقد تم صياغتها على الشكل التالي :

لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات لجنة بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية بفاعلية .

- ولاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية :
- لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات لجنة بازل II الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية بفاعلية .
- لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات لجنة بازل II الخاصة بتعريف المخاطر وتقييمها بفاعلية .
- لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات لجنة بازل II الخاصة بالرقابة وفصل المهام بفاعلية .
- لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات لجنة بازل II الخاصة بالمعلومات والاتصالات بفاعلية .
- لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات لجنة بازل II الخاصة بالأنشطة ومعالجة القصور بفاعلية .

(6-1) أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة إلى كونها محاولة لتوضيح أهمية تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية .

كذلك تتمثل أهمية هذه الدراسة في مساعدة المصارف محل الدراسة في تحقيق الاستفادة المثلى من وظيفة الرقابة الداخلية .

1-7) منهجية الدراسة :

اشتملت منهجية الدراسة على جانبين رئيسيين هما الجانب النظري والجانب العملي .

أولاً : الجانب النظري : تناول هذا الجانب من الدراسة مراجعة ما ورد بالأدب المحاسبي حول موضوع الدراسة ، وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والدراسات السابقة وقد اشتمل هذا الجانب على التعريف بالرقابة الداخلية ومكوناتها ومقوماتها والعوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وأهداف الرقابة الداخلية والمخاطر المحتملة نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية، واشتمل الجانب النظري أيضا على التعريف بلجنة بازل وأهدافها ومبررات الإطار الجديد لاتفاقية بازل والدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II .

ثانياً : الجانب العملي : اعتمدت هذه الدراسة بشكل كبير على الجانب العملي لتحقيق هدف الدراسة ، وذلك من خلال تجميع وتحليل البيانات المطلوبة لتحقيق هدف الدراسة ، وقد اشتمل هذا الجانب من الدراسة على جانبين هما الجانب الميداني والجانب التحليلي :

أ) الجانب الميداني : تم في هذا الجانب تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام عملية التحليل واستخلاص النتائج ، وقد اشتملت هذه المرحلة على عدة خطوات أو مراحل منها الزيارات الميدانية وتصميم صحيفة الاستبيان وتحديد مجتمع الدراسة وتوزيع استمارات الاستبيان وشرحها وتدوين أي ملاحظات للمشاركين حول موضوع الدراسة ، واستلام صحيفة الاستبيان .

ب) الجانب التحليلي : تم في هذا الجانب دراسة وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من وسيلة تجميع البيانات ، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics والذي يعتمد على سرد وتحليل البيانات المجمعة عن ظاهرة معينة وتفسيرها .

ثم تم اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً وذلك عن طريق الاختبار الإحصائي (t-test) وذلك باستخدام الحاسب الآلي بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (Spss)

1-8) نطاق وحدود الدراسة :

ينحصر نطاق هذه الدراسة في تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل II .

يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء مجالس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في المصارف التجارية الليبية التي تتميز بالآتي :

- 1 . مصارف عمرها أكثر من عشرين سنة .
- 2 . مصارف تمتلك أكثر من 30 فرع في جميع أنحاء ليبيا .
- 3 . مصارف توجد بها إدارة مراجعة داخلية .
- 4 . مصارف رأسمالها أكثر من 200 مليون دينار ليبي .

ويتكون مجتمع الدراسة من (مصرف الجمهورية ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الوحدة) .

نظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات مجتمع الدراسة في جميع أنحاء ليبيا فإن عينة الدراسة اقتصر على الإدارة العامة لكل من مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الوحدة.

1-9) محتويات الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول ، ثم التعرف من خلال هذا الفصل (مقدمة الدراسة) على مشكلة وأهداف وأهمية الدراسة ثم التعرف بصورة مختصرة على فرضيات الدراسة ومنهجية الدراسة واشتمل كذلك على نطاق وحدود الدراسة .

وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة وقد اشتمل على مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية والعوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وأهداف الرقابة الداخلية والمخاطر المحتملة نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية ، واشتمل أيضاً على التعريف بلجنة بازل وأهدافها ومبررات الإطار الجديد لاتفاقية بازل والدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II ومبادئ تقييم أنظمة الرقابة الداخلية .

أما الفصل الثالث (منهجية الدراسة) فقد خصص لبيان المنهجية المتبعة في الدراسة العملية حيث تناول طريقة اختبار فرضيات الدراسة واشتمل على بيان بالخطوات المتبعة في تجميع البيانات ، وقد تم فيه تحليل النتائج التي تم تجميعها واشتمل كذلك على بيان باختبار فرضيات الدراسة ونتائج هذا الاختبار .

وتم في الفصل الرابع تناول نتائج الدراسة .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

مقومات الرقابة الداخلية والتعريف باتفاقية بازل II

1.2 (مقدمة

شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً تدريجياً ومهما متكيفاً مع التطورات السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية ، فتطورت الرقابة الداخلية لتصبح مجموعة من العناصر أو المكونات المترابطة التي تضعها الإدارة العليا لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وقد جاء هذا التطور في مفاهيم وتطبيقات الرقابة الداخلية بوصفها نتيجة طبيعية لعوامل وظروف عديدة ، لعل من أبرزها التوسع المطرد في حجم الوحدات الاقتصادية وأهدافها التي أصبحت أكثر تعقيداً وشمولية وتفصيلاً، والحاجة الملحة إلى تفويض السلطات للمستويات الدنيا ، ومن ثم مراقبتها ومحاسبتها في ضوء هذا التفويض ، فضلاً عن كونها تمثل الأساس لعمل مراقبي الحسابات لعدم تناسب قيامهم بعملية التدقيق بشكل تفصيلي لجميع عمليات الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾.

وفي عام 1936 عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة الداخلية بأنها :

" مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبناها المؤسسة بقصد حماية النقدية والأصول الأخرى ، وكذلك ضمان الدقة المحاسبية للعمليات المثبتة بالدفاتر"⁽²⁾ .

وقد عرف الفرنسي هنري فايول Henry Fayol الرقابة بأنها :

" التأكد مما إذا كان كل شئ يحدث طبقاً للخطة الموضوعية والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة ، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها ، وهي تنطبق على كل شئ"⁽³⁾

(1) طلال الجحاوي "تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات : دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق" ، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية ، جامعة الدول العربية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الأول ، يونيو 2006، ص36.

(2) خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات ، (عمان : دار المستقبل ، 1998) ، ص 194-

195 .

(3) عبدالناصر محمد أبوزقية ، " الرقابة الداخلية في مشاريع الإنتاج الحيواني التابعة لقطاع الثروة الحيوانية في ليبيا " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 2002 ، ص 29 .

وفي عام 1977 عرفت هيئة الخبراء المحاسبين المقبولين الفرنسية الرقابة الداخلية بأنها "

" مجموعة من الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة ، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة ، والى تطبيق تعليمات الإدارة وتدعيم وتحسين الأداء من جهة أخرى ، وتنبثق طرق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على استمراريتها⁽¹⁾ .

وفي القسم 404 من قانون (Sarbanes Oxley of 2002) أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) قواعد متطلبات جديدة بشأن متطلبات التقرير عن الرقابة الداخلية ضمن التقارير السنوية للمنشأة ، حيث جاء في معيار المراجعة رقم (2) في الفقرة رقم (9) الصادر عن مجلس الأشراف على شركات المحاسبة المعتمدة (Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) في الولايات المتحدة الأمريكية تعريف الرقابة الداخلية بأنها :

" عملية مصممة من قبل أو بإشراف رئيس الإدارة التنفيذية والمسئولين الماليين الرئيسيين أو أشخاص يؤدون وظائف مماثلة ومتأثرة بمجلس الإدارة وبأشخاص آخرين ، وذلك بغية توفير تأكيد معقول بخصوص موثوقية إعداد التقارير المالية ، وتحضير القوائم المالية للأغراض الخارجية ، وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما بما في ذلك السياسات والإجراءات التي :

1. لها صلة بالاحتفاظ بسجلات مفصلة ودقيقة بشكل معقول ، وتعكس بعدالة الصفقات وخصائص الأصول .

2. توفر تأكيدا معقولا بأن الأحداث المالية مسجلة لكون ذلك ضروريا كي يتسنى إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، فضلا عن توفر تأكيد معقول بأن المقبوضات والمدفوعات تتم فقط وفق الصلاحيات الممنوحة للإدارة والمديرين .

(1) حسين القاضي ، حسين دحدوح : أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1999) ص 242 .

3. توفر تأكيداً معقولاً بخصوص المنع أو الاكتشاف في الوقت المناسب للحيازة غير المرخصة والاستخدام والتصرف غير المخول للأصول التي لها تأثير مادي في القوائم المالية⁽¹⁾ .

ويرى الكثيرون في ظل تطور نظم الرقابة الداخلية أن الرقابة الداخلية أصبح لها أهداف أكبر من مجرد الرقابة المالية وتحديد الانحرافات واقتراح التوصيات لمعالجتها ، بل أنها أصبحت تساعد في رفع كفاءة الأداء داخل وحدات التنظيم عن طريق استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال⁽²⁾.

1.2.2 (مكونات نظام الرقابة الداخلية⁽³⁾)

أ (الرقابة المحاسبية :

هذا النوع من الرقابة يهدف إلى حماية الأصول وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ، ومن الوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها :

- 1 . استخدام حسابات المراقبة الإجمالية .
- 2 . إعداد موازين المراجعة بصفة دورية .
- 3 . وجود قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية .
- 4 . التوصيف الوظيفي وتحديد المسؤوليات .

ب (الرقابة الإدارية :

هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تحقيق كفاءة أكثر في العمل وضمان تنفيذ السياسات الإدارية المرسومة ومن الوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها :

- 1 . الكشوف الإحصائية وتقارير الأداء .
- 2 . دراسة الزمن والحركة وذلك لتحديد الوقت المعياري لإتمام عملية معينة.

(1) حسين أحمد دحدوح " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ، دراسة ميدانية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، المجلد 24 ، العدد الأول 2008 ، ص ص 265 . 266 .
(2) عوض أحمد الروياتي " دور المراجع الخارجي الليبي في تطوير نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الاقتصادية الليبية " ، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 ، ص 148 .
(3) ادريس اشتوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 52 ، 53 .

- 3 . وضع البرامج التدريبية للموظفين والمستخدمين .
- 4 . مراقبة الجودة .
- 5 . استخدام الميزانيات التقديرية كأداة للرقابة .

2.2.2 (مقومات نظام الرقابة الداخلية :

نظام الرقابة الداخلية الفعال يعتمد على المقومات الآتية :

- 1 . **الفصل بين المسؤوليات :** يعتبر الفصل بين المسؤوليات من أهم الخصائص الأساسية لتحقيق الرقابة الداخلية ويتمثل هذا الفصل في الفصل بين الوظائف ذات العلاقة والتي تتمثل في المصادقة على العمليات والإثبات في السجلات والاحتفاظ بالأصل⁽¹⁾ .
وتعتمد فاعلية مبدأ الفصل بين المسؤوليات على الافتراض الأساسي القائم على فكرة أنه ليس من الممكن أن يتواطأ شخصين أو أكثر في القيام بالتلاعب أو إخفاء أي أخطاء غير متعمدة . ومن ضمن المواقف التي يمكن أن يحدث فيها تواطؤ هي وجود علاقة قرابة بين اثنين أو أكثر من موظفي المؤسسة أو أحد موظفي المؤسسة وأحد العملاء ولهذا يجب أن يتم تفادي توظيف أقارب في وظائف عرضة للتواطؤ ويجب وضع سياسة نحو تعارض المصالح حتى يتم تخفيض احتمال تواطؤ موظفي المؤسسة مع عملائها أو أطراف خارجية بغرض تحقيق المصالح الشخصية⁽²⁾ .

- 2 . **وضوح خطوط السلطة والمسؤولية :** يجب أن يكون لدى الوحدة الاقتصادية دليل توصيف الوظائف والإجراءات الذي يحتوي على تحديد وتعريف تخصص كل وظيفة من الوظائف المبينة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ، وتحقق الرقابة عن طريق مساءلة كل موظف عن مجموعة

(1) مصطفى عيسى خضير ، المراجعة : المفاهيم والمعايير والإجراءات ، الطبعة الثانية ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1996 ، ص 198

(2) وليام توماس ، أمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب ومراجعة أحمد حجاج ، كمال الدين سعيد ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2003 ، ص 376 .

محددة من الأصول والعمليات التي تدخل في تخصصه ، ففي حالة الفشل في تحقيق الأهداف يمكن تحديد القسم أو الشخص المسؤول وهذا من خلال تحديد السلطة والمسؤولية⁽¹⁾.

3 . **كفاءة الموظفين** : قد لا ينجح نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه نتيجة لعدم كفاءة أو أمانة العاملين بالمؤسسة في تأدية المسؤوليات الموكلة لهم ، ويجب على المؤسسة اتباع السياسات السليمة في تعيين موظفين جدد أو ترقية موظفيها الحاليين مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الوظيفة من مؤهلات⁽²⁾.

4 . **الحماية المادية للأصول** : لا بد أن تكون هناك رقابة داخلية ملائمة لحماية الأصول والدفاتر ، إذا لم توجد حماية كافية للأصول يمكن أن تسرق أو أن يتم إتلافها أو تفقد وفي حالة حدوثه سيؤدي إلى إصابة التشغيل المحاسبي أو التشغيل العادي بفوضى خطيرة وفي حالة استخدام الحاسب الإلكتروني في المؤسسة حيث تحتوي على البرامج وملفات البيانات فالأجهزة والبرامج أشياء مكلفة جدا وهامة لإتمام التشغيل أما ملفات البيانات تمثل سجلات المؤسسة وفي حالة إتلافها سيكون أمراً مكلفاً أو قد يكون من المستحيل الحصول عليها⁽³⁾.

5 . **متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية** : تلجأ المؤسسات الكبيرة من أجل متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية إلى إنشاء قسم للمراجعة الداخلية⁽⁴⁾ ويقوم هذا القسم بالوظائف التالية⁽⁵⁾ :

(1) محمد عبدالله حجراف العجمي ، " دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية " رسالة ماجستير غير منشورة الأردن ، جامعة آل البيت ، 2009 ، ص 33 .
(2) وليام توماس ، مرسون هنكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 379 .
(3) ألفين ارنيز ، جيمس لوبوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 388 .
(4) وليام توماس ، امرسون هنكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 382 .
(5) شادي ايليا كراز ، " كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) في سورية مع التطبيق العملي على بعض المؤسسات التجارية الداخلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، دمشق ، جامعة دمشق ، 2005 ، ص 23 ، ص 24 ، 25 .

- أ) متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المرسومة وتقييمها .
- ب) التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها .
- ج) المحافظة على أموال المشروع وممتلكاته ومطابقتها مع الدفاتر .
- د) رفع كفاءة العاملين عن طريق التدريب .
- هـ) تحقيق رقابة فعالة على عمليات المشروع بما يحقق أهدافه .
- و) تحقيق الرقابة قبل الصرف وبعده .
- ز) مراجعة نظم الرقابة المحاسبية ونظم التكاليف ونظم المعلومات المحاسبية ونظم الرقابة الأخرى .
- ح) التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية .
- ط) المشاركة في برامج خفض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها .
- ي) تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تنفيذ العمليات.

3.2.2) العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية :

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية

ومنها :

1 . كبر حجم المصارف وتعدد عملياتها وأنشطتها المصرفية :

إن كبر حجم المصارف وتعدد العمليات التي تقوم بها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة هذه المصارف وهذا أدى إلى الاعتماد على وسائل في صميم الرقابة الداخلية مثل الكشوفات التحليلية وعمل الموازنات وتقسيم العمل وغيرها⁽¹⁾.

2 . انفصال الملكية عن الإدارة :

يقوم المساهمين بانتخاب مجلس إدارة لإدارة مشروعاتهم ، حيث يحتاج أصحاب المشروع إلى بيانات موثوقة للتحقق من المحافظة على أموالهم وكفاءة إدارتها ، إذ أن انفصال الملكية عن الإدارة ولد إحساساً لدى الملاك بخطر احتمال

(1) غسان مصطفى احمد القضاة ، " أنر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، كلية المال والأعمال ، 2006 ، ص 51 .

ضياح أموالهم نتيجة التصرفات الغير رشيدة من الإدارة الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود مراجع خارجي مستقل لفحص بيانات المنشأة وإبداء رأي فني محايد في مدى عدالة القوائم المالية⁽¹⁾ .

3 . تطور عملية المراجعة الخارجية

إذ تحولت المراجعة الخارجية من عملية تفصيلية إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينات الإحصائية ويعتمد كبر أو صغر حجم العينة على قوة نظام الرقابة الداخلية المطبق⁽²⁾ .

4 . تفويض السلطات والمسؤوليات :

أن تفويض بعض السلطات من الإدارة إلى بعض الإدارات الفرعية يجعل من الضروري أن يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة على هذه الإدارات عن طريق وضع الوسائل والإجراءات والمقاييس التي تحقق الرقابة⁽³⁾ .

4.2.2 (أهداف الرقابة الداخلية :

تهدف الرقابة الداخلية بشقيها المحاسبي والإداري إلى⁽⁴⁾ :

- 1 . حماية أصول الوحدة الاقتصادية .
- 2 . التحقق من البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها .
- 3 . تنمية الكفاءة الإنتاجية .
- 4 . التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة .

(1) ريم عقاب حساونة ، " أثر تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2002 ، ص 37 .

(2) جورج غاوي ، " نظام الرقابة الداخلية وأثره على القوائم المالية " ، مجلة المدقق ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ، العدد 30 ، فبراير 1997 ، ص 28 .

(3) خالد أمين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات : الناحية النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة ، دار وسائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2004 ، ص 166 .

(4) موسكوف ، ستيفن ومارك ج سيمكس " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات " ، ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1989 ، ص 297

5.2.2 (المخاطر المحتملة نتيجة ضعف نظام الرقابة الداخلية :

إن أي قصور في نظام الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى عدة أشياء غير مرغوبة نذكر منها⁽¹⁾

- 1 . عدم تطبيق القانون الأساسي واللوائح المالية والإدارية بالمنشأة .
- 2 . احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المنشأة .
- 3 . عدم وثوقية العمليات المثبتة بالدفاتر أو عدم صحتها لعدم كفاية المستندات المؤيدة لها .
- 4 . احتمال حدوث حالات غش وتزوير وتواطؤ بعض الموظفين في قيامهم بالتلاعب أو إخفاء بعض الأخطاء أو إغفال تسجيل أحداث مالية .
- 5 . عدم صحة المعلومات المحاسبية وسلامتها .
- 6 . ضياع أصول المنشأة أو تعرضها للتلف وسوء الاستخدام .
- 7 . تعارض السلطات والمسؤوليات وتداخلها .
- 8 . الخطأ في تسجيل العمليات بالدفاتر لعدم وجود مستندات مؤيدة.
- 9 . اتساع عملية المراجعة الخارجية واستنفادها لوقت طويل .

وفي هذا الإطار قام مصرف التسويات الدولية ومقره مدينة بازل بسويسرا بتشكيل لجنة بازل التي قامت بإصدار اتفاقية بازل I و بازل II .

(1) محمد عوض الكفراوي ، الرقابة المالية النظرية والتطبيق ، دار الانتصار ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1998 ، ص 66 ، ص 67 .

3.2 (اتفاقية بازل II :

1.3.2 (مقدمة :

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 بقرار من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (Group of ten) (G-10) ، ولجنة بازل هي لجنة خاصة بالسلطات الرقابية المصرفية وتتكون من كبار ممثلي السلطات الرقابية في المصارف والمصارف المركزية من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورغ وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، تجتمع هذه اللجنة في مصرف التسويات الدولية في بازل ، حيث يقع مقر أمانة سر اللجنة الدائم⁽¹⁾ .

لجنة بازل لا تملك اللجنة أي سلطة إشرافية رسمية تتخطي الحدود الإقليمية كما أن نتائجها غير ملزمة ، لذلك فهي لا تملك أي قوة قانونية ، وتقوم اللجنة فقط بصياغة معايير رقابية بنطاق واسع وإرشادات وبيانات تفصيلية لأجل التنبؤ بالتطبيق الأفضل لها وتقوم السلطات الإشرافية كلا على حدة بأخذ الخطوات اللازمة لتنفيذها . وبهذه الطريقة تشجع اللجنة على التقارب نحو طرق مشتركة بدون محاولة الإسهاب في توحيد التقنيات الإشرافية للبلدان الأعضاء في اللجنة⁽²⁾ .

وقد قامت هذه لجنة بازل بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام 1988 ، حيث حددت نسبة 8% من رأس المال المرجح كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف⁽³⁾ مع إتاحة الحق لأي دولة بأن تكون أكثر تشددا⁽⁴⁾ ، ونسبة الـ 8% التي تم تحديدها بموجب اتفاقية بازل الأولى يتم احتسابها من خلال قسمة رأس المال المتاح للمصرف أو ما يطلق عليه القاعدة

(1) نيبيل حشاد ، دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف ، موسوعة بازل II الجزء الخامس 2007 ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ص 83 .

(2) حسن احمد ، " دور معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال في تطوير العمل الرقابي في القطاع المصرفي في سورية" رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلب ، حلب ، 2008 ، ص 38 .

(3) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، " تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية : دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بالأردن " ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الزرقاء الأهلية ، العدد الأول 2008 ، ص 50 .

(4) سيرين سميح أبو رحمة ، " اتفاقية بازل - المضمون - الأهمية الأبعاد التأثيرات - التحديات " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، ابريل 2007 ، تاريخ التنزيل 2009/12/15 www.ibtesama.com . ص 2 .

الرأسمالية على الأصول المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة وفيما يتعلق بمقررات بازل الثانية فإنها أقيمت على النسبة نفسها والقاعدة الرأسمالية المخصصة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق إضافة إلى المخاطرة الجديدة المضافة وهي المخاطر التشغيلية⁽¹⁾ ولم تقتصر اللجنة على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف ، إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر المصرفية تتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة⁽²⁾ . فأصدرت عام 1999 المبادئ الأساسية المتعلقة بالإطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف⁽³⁾ .

ظهرت خلال التسعينيات الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال ، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك ، حيث أن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه ، فضلا عن أن المخاطر التي تواجهها المصارف تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان ، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية ، والبدية كانت عام 2001 بعدما أصدرت لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال واستمر الباب مفتوحا لتلقي التعقيبات والملاحظات لتصدر بشكلها النهائي في منتصف عام 2006 على أن يبدأ التطبيق في عام 2007⁽⁴⁾ .

2.3.2 (أهداف لجنة بازل :

- أن قيام مصرف التسويات بتشكيل لجنة بازل يهدف إلى⁽⁵⁾ :
- 1 . تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي : وأهم ما تم اتخاذه بهذا الصدد إصدار لجنة بازل للرقابة على المصارف عام 1997 للأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعالة .

(1) حسين عبدالله التميمي ، بازل 1 و 2 ، HRM GROUP ، 2009 ، 2009/12/15 ، www.HRM-GROUP.com ، ص 3 .

(2) عبدالرحيم القدومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

(3) خالد علي كاجيجي ، يونس محمد احشاد ، مصطفى محمد فوكله ، أحمد علي الكاديكي " مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسل الأموال " بحوث مقدمة إلى مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 ، ص 204 .

(4) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 ، ص 51 .

(5) حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

- 2 . الشفافية : للشفافية والإفصاح دور هام في انضباط السوق ، فإذا توفرت المعلومات في الوقت المناسب ستساعد المتعاملين على اتخاذ القرارات السليمة ، أما في حالة عدم الشفافية فذلك يؤدي إلى عدم صحة قرارات المشاركين في السوق .
- 3 . قضايا تحرير حساب رأس المال وخصوصا ما يتعلق بفتح السوق المالية للدولة تدريجيا أو دفعة أمام الاستثمار الأجنبي والسماح بالاستثمار بالخارج للمستثمرين المحليين وقابلية العملة الوطنية للتحويل .
- 4 . إشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات : عند حدوث أزمة مصرفية تقوم الدولة بتعويض المودعين عن كامل ودائعهم . هذا النظام يجعل المودعين غير مهتمين باختيار المصرف الجيد والقوى ، أما إذا كان هناك نظام تأمين صريح على الودائع والذي لا يغطي كامل الودائع ولكن هناك حد أعلى لمبلغ التعويض في حالة إفلاس المصرف ومن ثم سيتحمل المودعون جزءا من تكاليف الأزمات المصرفية ، وذلك سيؤدي إلى اختيار المصارف الجيدة والقوية وانسحاب المصارف الضعيفة من السوق ويحدث انضباط السوق وتزداد كفاءة وفعالية القطاع المصرفي.

3.3.2 مبررات الإطار الجديد لاتفاقية بازل

- إن ظهور الإطار الجديد لاتفاقية بازل لم يأتي من فراغ وإنما جاء لبعض ما عيب على الاتفاقية الأولى والموضحة كما يلي⁽¹⁾:
- 1 . عدم مراعاة النظام الحالي أوزان المخاطر واختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين وآخر .
 - 2 . من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس دول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization for

(1) أنس سامي ناصر هندواي ، " اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، أربد ، 2006 ، ص 20 .

(Economic Co-Operation and Development) أو دول غير

أعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

3 . تحسين الأساليب المتبعة من قبل المصارف لقياس وإدارة المخاطر .

4 . توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية .

5 . ظهور مخاطر جديدة مثل :

أ) مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات .

ب) مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل .

4.2.2 (الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II :

اتفاقية بازل II تركز على ثلاث دعائم أساسية هي: (1)

(1) الدعامة الأولى : متطلبات دنيا لرأس المال : وهي تتضمن حساب معيار

كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات

الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي

المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية) .

(2) الدعامة الثانية : المراجعة من قبل السلطات الرقابية : والهدف هو التأكد

من كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها المصرف

وإستراتيجيته للمحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال.

(3) الدعامة الثالثة : انضباط السوق : ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن

معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية

المتبعة لتقييم المصرف لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات ،

واستراتيجيات التعامل مع المخاطر ، والنظام الداخلي للمصرف لتقدير

حجم رأس المال المطلوب.

(1) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 51 ، 52 .

4.2 (مبادئ تقييم أنظمة الرقابة الداخلية:

وضعت لجنة بازل خمس مبادئ لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وهي :

1 . إشراف الإدارة والثقافة الرقابية :

أن إشراف الإدارة والثقافة الرقابية تعتبر من أهم مقومات الرقابة الداخلية وتشمل ثلاثة مبادئ :

أ) مجلس الإدارة Board of Directors : وتشمل التحقق من وجود نظام رقابة داخلية فعال ومستمر ، وتتضمن المراجعة الدورية لإستراتيجيات العمل وسياسته وملائمتها والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بقياس ومراقبة المخاطر والموافقة على الهيكل التنظيمي⁽¹⁾ ، بالإضافة إلى ذلك الجوانب الأساسية لفلسفة الإدارة والدورة التشغيلية تكون مهمة جدا مع الإخلاص والقيم الأخلاقية حيث الإخلاص والقيم الأخلاقية تعتبر حجر الأساس لنموذج الرقابة الداخلية⁽²⁾.

ومجلس الإدارة الجيد هو الذي يكون مستقل عن الإدارة ويقوم بمتابعة وفحص أنشطة الإدارة⁽³⁾ ، إن قيام مجلس الإدارة بمهامه بفاعلية من شأنه أن يؤدي إلى منع تحكم وسيطرة الإدارة على الرقابة⁽⁴⁾ . وإن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إجازة استراتيجيات العمل الكلية والسياسات المحددة في المصرف ومراجعتها دورياً ، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الكبرى التي يواجهها المصرف ووضع مستويات مقبولة لها مع ضمان أن الإدارة العليا تتخذ الخطوات الضرورية نحو تعريف المخاطر وقياسها ومتابعتها وضبطها ، ومطبقين الهيكل التنظيمي ، وضامنين متابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية ، ويكون مجلس الإدارة

(1) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 52 ، 53 .

(2) Jeffrey E.Michelson . Bobby E.Waldrup. "Improving Internal Control Over Financial Reporting" . The CPA Journal . 2008 . CPA . 15 Aug.2008 .
http:// www.nysscpa.org/cpajournal/2008/408/essentials/p30.htm .

(3) الفين ارنيز ، جيمس لوبك ، مرجع سبق ذكره ، ص 373 ص 374 .

(4) طلال الجبوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

مسؤولاً مستأولة كاملة عن ضمان وضع نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية وصيانته⁽¹⁾. والذي يوضح كالأتي⁽²⁾ :

1. يجب أن يوفر مجلس الإدارة التحكم والدليل والمتابعة للإدارة التنفيذية ويكون المسؤول عن الموافقة على إستراتيجية العمل ككل والسياسات الهامة للمصرف ومراجعتها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي . ويكون مجلس الإدارة المسؤول عن ضمان تأسيس نظام رقابة داخلية ملائم وفعال والمحافظة عليه ويجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة موضوعيين ولديهم القدرة ومُشجعين للبحث والتحقيق مع المعرفة أو الخبرة بالأنشطة والمخاطر التي يتعرض لها المصرف . وفي بعض البلدان حيث يكون هناك خياراً ، لابد أن يكون بعض أعضاء المجلس من غير العاملين بالأنشطة الإدارية اليومية للمصرف . أن مجلس الإدارة يكون فعال خاصة عندما يقترن بقنوات اتصال فعالة واختصاصات مالية وقانونية وأخرى خاصة بالمراجعات الداخلية يوفر آلية مهمة لضمان حل المشاكل التي تعوق فعالية نظام الرقابة الداخلي .

2. لابد أن يتضمن مجلس الإدارة في أنشطته :

- أ) مناقشات دورية مع الإدارة بخصوص فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- ب) المراجعة الدورية لتقسيمات الرقابة الداخلية التي قامت بها الإدارة والمراجعون الداخليون والخارجيون.
- ج) بذل الجهود الدورية لضمان أن الإدارة تتابع يومياً الملاحظات والتوصيات التي يبديها المراجعون والسلطات الرقابية عن جوانب الضعف في نظام الرقابة الداخلي
- د) القيام بالمراجعة الدورية لمدى ملائمة إستراتيجية المصرف وحدود مخاطره.

(1) Framework For Internal Controls September 1998. Basel Committee . Bank For International settlements . 16 Dec 2009 <http://www.bis.org/P10-11>.

(2) Basel committee , مرجع سبق ذكره , PP10-11 .

3 . إن المصارف تستخدم خياراً واحداً في العديد من البلدان وهو إنشاء لجنة مراجعة مستقلة لمساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته ، يسمح إنشاء لجنة مراجعة بالفحص المفصل للمعلومات والتقارير دون الحاجة إلى تضييع وقت كل المديرين ولجنة المراجعة هي المسؤولة عن الإشراف على الأنشطة الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية ، وتعمل كحلقة اتصال مباشر للمراجعين الخارجيين. وفي بعض البلدان ، حيث يكون هذا خياراً لابد أن تتكون اللجنة بشكل رئيسي أو كلي من مديرين خارجيين (يعني أعضاء في مجلس الإدارة لا يعملون في المصرف أو مؤسساته الفرعية) والذين لديهم معرفة بالتقارير المالية والرقابة الداخلية . ومن الجدير بالذكر ، أن وجود لجنة المراجعة لا يعني نقل المهام من المجلس لأن المجلس ، هو المفوض القانوني باتخاذ القرارات .

(ب) الإدارة التنفيذية Senior Management : ويكون للإدارة العليا في الوحدة دور هام في مراجعة ومراقبة الأنشطة والأعمال التي تتم في الوحدة(1) .

يجب أن تكون الإدارة العليا هي المسؤولة عن تطبيق الاستراتيجيات والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة ، وتطوير العمليات التي تعرف المخاطر التي يتكبدها المصرف وتقييمها وتتابعها وتتحكم بها ، وأن تحافظ على الهيكل التنظيمي الذي يحدد المسؤولية بدقة والسلطة والتقارير ، وضمان تأدية المسؤوليات المشتركة بفاعلية ، ووضع سياسات رقابية داخلية مناسبة ومتابعة مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها(2) والذي يوضح في الآتي(3).

1. إن الإدارة العليا هي المسؤولة عن تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة ، بما في ذلك تطبيق الاستراتيجيات والسياسات وتكون مسؤولة أيضاً عن إنشاء نظام

(1) صفوت مصطفى الدوبري ، " مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، أكتوبر 2005 ، ص 197 .

(2) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 ..

(3) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 93 ، ص 94

فعال للرقابة الداخلية . يسند أعضاء الإدارة العليا مسؤولية إنشاء سياسات واستراتيجيات للرقابة الداخلية إلى الأفراد المسؤولين عن وحدة عمل معينة. وهذا التفويض مهم للإدارة ، لكن يجب أن تقوم الإدارة العليا بالإشراف على المدراء المفوضة إليهم هذه المسؤوليات لضمان قيامهم بتطوير وتطبيق السياسات والإجراءات الملائمة .

2. إن الالتزام بنظام رقابة داخلي يعتمد على وجود هيكل تنظيمي موثوق ومتصل بشكل جيد يوضح خطوط مسؤولية وسلطة التقارير ويوفر الاتصال الفعال في المنظمة . ويجب أن يضمن الهيكل التنظيمي توزيع المهام والمسؤوليات وعدم وجود فجوات بين حدود إعداد التقارير وتوصيلها مستوى فعالا من ضبط الإدارة إلى جميع مستويات المصرف وأنشطته المختلفة .

3. يجب أن تتخذ الإدارة العليا الخطوات اللازمة لضمان تأدية الأنشطة بواسطة موظفين أكفاء ، من حيث الخبرة المناسبة والإمكانيات التقنية ، ويجب أن يتم اختيار الموظفين في الوظائف الرقابية بعناية . وأن يتم تدريبهم وتنمية مهاراتهم بصفة مستمرة . ويجب أن تطبق الإدارة العليا سياسة التعويضات والترقيات للمكافئة على السلوكيات المناسبة وتقلل الحوافز للموظفين الذين يهملون آليات الضبط الداخلي أو يتجاوزنها .

(ج) ثقافة الرقابة Control Culture : وتهدف إلى خلق الثقافة الرقابية داخل المؤسسة وتعتمد على الجهود المشتركة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي تتمثل في المدراء العامين ومساعدتهم لتحقيق ذلك⁽¹⁾ ، إن كل الأشخاص في كل مستويات المنشأة يؤثرون في الرقابة الداخلية ، فهي تتأثر بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبقية الأفراد في المنشأة فهي مسؤولية كل فرد في المنشأة حسب مجاله⁽²⁾ .

(1) عبدالرحيم القنومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

(2) حسين أحمد دحدوح ، مرجع سبق ذكره ، ص 266

ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هم المسؤولون عن تعزيز المعايير الأخلاقية ومعايير التكامل وبناء ثقافة داخل المنظمة تؤكد وتوضح لجميع مستويات العاملين أهمية الرقابة الداخلية ، ويجب أن يتفهم العاملون في المنظمات المصرفية دورهم في عملية الرقابة الداخلية ويشاركون فيها⁽¹⁾ والذي يوضح في الآتي⁽²⁾ :

1. إن ثقافة الرقابة هي العنصر الضروري لأي نظام رقابة داخلي فعال . وأن مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هي التأكيد على أهمية الضبط الداخلي من خلال أقوالهم وأفعالهم ، ويشمل هذا القيم الأخلاقية التي تظهرها الإدارة من خلال معاملاتها داخل وخارج المنظمة . ولكلمات وسلوكيات وتصرفات مجلس الإدارة والإدارة العليا تأثير على نزاهة وأخلاق وسمات أخرى لثقافة الرقابة بالمصرف .
2. أن الرقابة الداخلية هي مسؤولية كل فرد في المصرف بدرجات متفاوتة . ويقوم كل الموظفين في المصرف تقريبا ب جلب معلومات تستخدم في نظام الرقابة الداخلية أو اتخاذ إجراءات أخرى ضرورية للتأثير في الرقابة ، أن إدراك كل الموظفين بحاجتهم إلى تحمل مسؤولياتهم وأنشطتهم بفاعلية وإبلاغ المستوى الإداري المختص بأية مشكلات في العمليات أو حالات عدم الالتزام بقانون التطبيق أو أية انتهاكات للسياسة الموضوعة أو أي أعمال غير شرعية يتم ملاحظتها يعد العنصر الضروري لنظام الرقابة الداخلي القوي . ويتم إنجاز هذا على أكمل وجه عندما تكون إجراءات التشغيل مكتوبة وموثقة بشكل واضح ومتوفرة لكل الموظفين المختصين . ومن الضروري أن يتفهم كل الأشخاص في المصرف أهمية الرقابة الداخلية وأن يشاركوا بنشاط في هذه العملية .
3. أن القيم الأخلاقية يتم تعزيزها ، وأن على المنظمات المصرفية أن تتجنب السياسات والممارسات التي قد تقدم محفزات أو إجراءات لممارسة أنشطة .

(1) Basel Committee مرجع سبق ذكره .

(2) Basel Committee مرجع سبق ذكره .

والأمثلة على هذه السياسات والممارسات التأكيد الزائد على أهداف الأداء أو نتائج التشغيل الأخرى ، خاصة قصيرة الأجل ، والتي تهمل المخاطر طويلة الأجل ، خطط التعويض التي تعتمد على الأداء قصير الأجل ، الفصل غير المؤثر في المهام أو وسائل الرقابة الأخرى التي تمكن من إساءة استعمال الموارد أو إخفاء الأداء الضعيف ، والعقوبات غير الهامة أو الشاقة أكثر مما ينبغي على السلوك غير اللائق .

إن وجود ثقافة رقابة داخلية قوية لا يضمن تحقيق المنظمة لأهدافها ، ولكن فقدان هذه الثقافة يوفر فرصة أكثر لحدوث الأخطاء دون كشفها .

2 . إدراك المخاطر وتقييمها :

هناك العديد من المخاطر التي تواجهها الوحدة سواء من مصادر داخلية أو خارجية ، ويجب تقدير وتحديد هذه المخاطر والعمل على كيفية إدارتها وتحديد مدى تأثيرها على أهداف الوحدة⁽¹⁾ .

والمقصود بتقدير المخاطر تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وتحديد احتمال حدوثها واتخاذ الإجراءات الضرورية للتحكم فيها وإدارتها حتى تنخفض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة⁽²⁾ ويتطلب ذلك أن يكون هناك تقييم فعال للمخاطر وفق مبدأ التكلفة والمنفعة ، وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها والتقييم المستمر لأثرها على الأهداف⁽³⁾ .

يجب أن يتعرف نظام الرقابة الداخلية الفعال على المخاطر المادية التي من الممكن أن تؤثر بصورة عكسية على تحقيق أهداف المصرف وتقييمها بصورة مستمرة . إن هذا التقييم يجب أن يغطي جميع المخاطر التي تواجه المصرف مثل: (مخاطر الائتمان - مخاطر الدولة والتحويل - مخاطر السوق - مخاطر

(1) صفوت مصطفى الدويري ، مرجع سبق ذكره ، ص 199 .

(2) طلال الجاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

(3) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

سعر الفائدة - مخاطر السيولة - مخاطر التشغيل - المخاطر القانونية- ومخاطر السمعة⁽¹⁾ وتوضح المخاطر في الآتي⁽²⁾

1 . **مخاطر الائتمان** : أن أنشطة الإقراض تتطلب أن تقوم المصارف بتكوين الأداء حول الجدارة الائتمانية للمقترضين ، حيث تقل الجدارة الائتمانية للمقترض مع مرور الوقت .

2 . **مخاطر الدولة أو التمويل** : أن الإقراض الدولي يواجه مخاطر الدولة وهي المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الأم على المقترض ، وتظهر هذه المخاطر إذا تم الإقراض لحكومات أجنبية أو هيئات أجنبية أو مخاطر التمويل والتي تحدث نتيجة عدم تخصيص التزامات المقترض بالعملة المحلية .

3 . **مخاطر السوق** : هذه المخاطر تواجه المصارف نتيجة حركة أسعار السوق، وهنا تتم الاستعانة بالمبادئ المحاسبية لإظهار تلك المخاطر في الأنشطة التجارية للمصارف ، سواء في آليات الديون وحقوق الملكية أو تغييرات أسعار الصرف الأجنبي أو تقلبات الأسعار .

4 . **مخاطر معدلات سعر الفائدة** : هذه المخاطر تؤثر في أرباح المصرف والقيمة الاقتصادية لأصول والتزامات المصرف ، ويجب إعطاء هذه المخاطر اهتماماً بالغاً في الدول التي تتم فيها إعادة تنظيم معدل سعر الفائدة.

5 . **مخاطر السيولة** : هذه المخاطر تنتج من عدم قدرة المصرف على التعامل مع نقص الخصوم أو تمويل زيادة الأصول ، وفي بعض الحالات قد تؤدي عدم كفاية السيولة إلى إفلاس المصرف .

6 . **مخاطر التشغيل** : وهي مثل انهيار الضوابط الداخلية والحوكمة .

(1) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 95 ، 96 .

(2) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 ، 48 ، 49 ، 50 .

7 . **المخاطر القانونية :** هذه المخاطر تتعلق بتحول الأصول إلى قيمة أقل أو أن تزيد قيمة الخصوم عن الحد المتوقع وهذا بسبب الإرشاد القانوني غير الملائم أو الوثائق القانونية غير الصحيحة .

8 . **مخاطر السمعة :** هذه المخاطر هي ناتجة عن الفشل في التشغيل والفشل في الاستجابة للقوانين واللوائح . وخطر السمعة يؤدي إلى تدمير المصارف لأن طبيعة عمل المصارف يتطلب الاحتفاظ بثقة المودعين والدائنين والسوق التجاري أيضاً .

وربما تحتاج الرقابة الداخلية إلى المراجعة من أجل مواجهة أية مخاطر جديدة أو التي لم يتم التحكم بها من قبل والذي يوضح في الآتي⁽¹⁾.

1. إن المصارف تعمل على تحمل المخاطر ولهذا فمن الضروري كجزء من نظام التعرف على الرقابة الداخلية ، أن يتم التعرف على هذه المخاطر والتقييم المستمر لها من منظور الرقابة الداخلية ، يجب أن يحدد تقييم المخاطر العوامل الداخلية والخارجية التي قد يكون لها تأثير عكسي على أداء المنظمة المصرفية ومعلوماتها وأهداف الالتزام ، ولا بد أن تغطي هذه العملية كل المخاطر التي تواجه المصرف، وأن تتواجد على كل مستويات المصرف ، وتختلف تلك العملية عن عملية إدارة المخاطر حيث أن إدارة المخاطر تركز أكثر على مراجعة استراتيجيات العمل المطورة لرفع عائد المخاطرة - الربح داخل الأقسام المختلفة من المصرف.

2. إن التقييم الفعال للمخاطر يحدد ويأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية (كدرجة تعقد الهيكل التنظيمي ، طبيعة أنشطة المصرف ، كفاءة الموظفين، والتغيرات التنظيمية ومعدل دوران الموظفين) والعوامل الخارجية (مثل الأحوال الاقتصادية المتقلبة ، تغييرات في الصناعة والتقدم التقني) ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على تحقيق أهداف المصرف ويجب أن يجرى تقييم المخاطر على مستوى الأعمال الفردية وعبر المستوى العام

(1) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 96 ، 97 .

للنشاط والشركات التابعة للمنظمات المصرفية المدمجة. وهذا يتحقق بطرق مختلفة ويتناول التقييم الفعال للمخاطر كل من السمات القابلة للقياس والسمات الغير قابلة للقياس ، ويتم قياس تكاليف ضبطها مقابل الأرباح الناتجة عنها .

3. إن عملية تقدير المخاطر تتضمن أيضا تقييم المخاطر لتحديد أيها قابل للتحكم وأيها غير قابل للتحكم ، يجب على المصرف أن يقرر أما أن يقبل المخاطر القابلة للتحكم أو التخفيف من حدتها في ظل إجراءات رقابية، اما بالنسبة للمخاطر التي لا يمكن التحكم بها فعلى المصرف تحديد ما إذا كان سيقبلها أو ينسحب من مستوى النشاط الخاص بها أو يقلله.

4. حتى يبقى تقييم المخاطر فعالا ، وبالتالي نظام الرقابة الداخلية فيجب أن يكون هناك تقييم مستمر للمخاطر المؤثرة على تحقيق الأهداف والاستجابة إلى التغييرات في الظروف والأحوال وهذا التقييم يكون من قبل الإدارة العليا .

3 . أنشطة الرقابة وفصل المهام :

تشمل أنشطة الرقابة تقارير الأداء لدوائر وأقسام المصرف والرقابة المادية التي تمنع الوصول للموجودات باستخدام الضوابط المختلفة . وأن يتم وضع حدود خاصة لمجموعة المخاطر التي تحول دون حدوث خسائر ضخمة .

أما فصل المهام فهناك اتفاق على عدم قيام موظف واحد بمهام متعارضة⁽¹⁾ حتى تقلل من احتمال حدوث الأخطاء الغير متعمده في البيانات المحاسبية وهذا بافتراض عدم التواطؤ بين موظفين أو أكثر لتنفيذ التلاعب⁽²⁾ . أو القيام بعملية واحدة من بدايتها حتى تسجيلها بالدفاتر وترحيلها بالكامل .

(1) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 53
(2) وليام توماس ، امرسون هنكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 374 .

لابد أن تكون أنشطة الرقابة جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصرف اليومية. أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب إعداد هيكل رقابي مناسب وأن تكون أنشطة الرقابة معرفة عند كل مستوى وظيفي ، ويجب أن يشمل هذا على : ضوابط مناسبة على الأنشطة للإدارات والأقسام المختلفة ، ضوابط مادية ، مراجعات على أعلى مستوى ، فحص مدى الالتزام بحدود التعرض للمخاطر ومتابعة عدم الالتزام ، نظام الموافقات والسلطات ونظام للتحقق والتسوية⁽¹⁾. والذي يوضح كالاتي :

1. أنشطة الرقابة مصممة ومطبقة حتى تواجه المخاطر التي حددها المصرف عند قيامه بعملية تقييم المخاطر الموضحة أعلاه ، وتتضمن أنشطة الرقابة خطوتين:

- أ) إنشاء السياسات والإجراءات الرقابية ؛
ب) التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية ، والتي تضم الأنشطة الرقابية على كل المستويات الوظيفية في المصرف ، ابتداء من الإدارة العليا حتى موظفو الخط الأمامي⁽²⁾ .

وتتضمن الأمثلة على الأنشطة الرقابية⁽³⁾ :

أ- مراجعات على أعلى مستوى : أن مجلس الإدارة والإدارة العليا يطلبون عادة تقارير العروض والأداء التي تمكنها من مراجعة مدى التقدم لتحقيق أهداف المصرف. فمثلا تقوم الإدارة العليا بمراجعة التقارير التي توضح النتائج المالية في الوقت الحالي وتقارنها بالموازنة . إن الإدارة العليا تقوم بطرح الأسئلة كنتيجة لهذه المراجعة والردود الناتجة الخاصة بالمستويات الأدنى في الإدارة تمثل نشاطا رقابيا يمكنه كشف المشاكل كضعف الرقابة أو أنشطة الاحتيال أو الأخطاء في التقارير المالية .

(1) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

(2) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

مرجع سبق ذكر

(3) Basel Committee P14, P15.

- ب- ضوابط النشاط : إن الإدارة تتلقى وتراجع على مستوى الأقسام أو الإدارات الأداء المعياري وتقارير الاستثناءات بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري . وتتم المراجعة الوظيفية أكثر من المراجعة على أعلى مستوى وتكون عادة أكثر تفصيلا فعلى سبيل المثال قد يقوم مدير الإقراض التجاري بمراجعة التقارير الأسبوعية عن الانحرافات والأخطاء المستلمة وعائد الفائدة الناتج عن المحفظة وقد يقوم كبير موظفي الاعتمادات بمراجعة التقارير المشابهة على أساس شهري وفي شكل أكثر تلخيصا يشمل جميع مناطق الإقراض . وكما يحدث مع المراجعة على أعلى مستوى ، فإن الأسئلة التي تولدت نتيجة مراجعة كافة التقارير والردود على تلك التساؤلات تمثل النشاط الرقابي .
- ج- الرقابة المادية : تقوم بالتركيز بشكل عام على منع الوصول إلى الأصول المادية ، وهي تشمل النقد والأوراق المالية ، وأنشطة الرقابة تشمل حدودا مادية ورعاية ثنائية قوائم الجرد الدورية .
- د- الالتزام بحدود التعرض للمخاطر : إن إنشاء حدود تحوط على تعرضات المخاطر تعتبر سمة هامة من إدارة المخاطر . فعلى سبيل المثال أن الالتزام بالحدود بالنسبة للمقترضين ونظرهم الآخرين يقلل من تركيز مخاطر الائتمان للمصرف وتساعد على تنويع ملف المخاطرة . وهذا يعني أن السمة الهامة للرقابة الداخلية هي عملية الالتزام بمثل هذه الحدود ومتابعة حالات عدم الالتزام .
- هـ- الموافقات والتفويضات : طلب الموافقة والتفويض بالنسبة للمعاملات التي تتعدى حدودا معينة يضمن أن يكون أي مستوى إداري ملائم على دراية بالمعاملات أو المواقف ويساعد على خلق المسؤولية .
- و- التحقق والتسويات : يعد التحقق من تفاصيل المعاملات والأنشطة ونتائج نماذج إدارة المخاطر المستخدمة من قبل المصرف نشاطا رقابيا هاما . والتسويات الدورية التي تقارن تدفقات النقد وسجلات وكشوف الحسابات قد

تحدد الأنشطة والسجلات التي تحتاج إلى معالجة . ويجب أن يتم إبلاغ الإدارة المناسبة بنتائج هذا التحقق عندما تظهر مشكلات أو يتوقع ظهورها.

2. إن الأنشطة الرقابية تعتبر أكثر فعالية إذا نظر إليها من قبل الإدارة وجميع الموظفين كجزء مكمل - أكثر من كونها إضافة - للأنشطة اليومية للمصرف . وإذا نظر إلى الضوابط وكأنها شيء إضافي إلى الأنشطة اليومية فإنها غالباً ما تظهر أقل أهمية ويمكن الاستغناء عنها في حالة شعر الأفراد أنهم تحت وطأة ضغط ويجب أداء الأنشطة كاملة في مدة محددة من الوقت . وإضافة إلى ذلك تمكن الضوابط التي تعد جزءاً مكملًا للأنشطة اليومية من الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة وتجنب أية تكلفة غير ضرورية ، وكجزء من الثقافة الرقابية المناسبة للمصرف يجب أن تضمن الإدارة العليا أن أنشطة الرقابة المناسبة هي جزء مكمل للوظائف اليومية لكل الموظفين المعنيين⁽¹⁾ .

3. إن إنشاء السياسات والإجراءات المناسبة لمختلف أنشطة وأقسام المصرف ليس كافياً ويجب عليهم أن يتأكدوا وبصفة دورية أن كل المناطق في المصرف تلتزم بهذه السياسات والإجراءات وتقرر ما إذا كانت السياسات والإجراءات الحالية كافية . وهذا يعد دوراً رئيسياً لوظيفة المراجعة الداخلية⁽²⁾ .

إن نظام الرقابة الداخلية يتطلب فصلاً ملائماً للمهام ويجب أن لا يكلف العاملون بمسؤوليات متعارضة . ويجب أن يتم تحديد مجالات التضارب المحتملة للمصالح ، والتقليل منها إلى الحد الأدنى وخضوعها إلى متابعة دقيقة ومستقلة⁽³⁾ والذي يوضح في الآتي⁽⁴⁾:

1. يجب أن لا يتم تكليف شخص واحد بمهام مكملة مع بعضها البعض (مثلاً مسؤولية المكتب الأمامي والخلفي لوظيفة التداول) ، لأنه يعطي هذا

(1) Basel Committee مرجع سبق ذكره P15.P16

(2) Basel Committee مرجع سبق ذكره P16

(3) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

(4) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 ص 100 .

الشخص حق الوصول إلى الأصول القيمة وتكون لهذا الشخص أيضا القدرة على التلاعب بالبيانات لصالح شخص أو إخفاء خسائر ، حيث وجد المراقبون من خلال مراجعة الخسائر المصرفية الكبرى الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الخسائر هو عدم الفصل الكافي في المهام ، إذاً فيجب أن تقسم بعض الواجبات في المصرف إلى حد معقول بين عدة أفراد لتقليل مخاطر التلاعب في البيانات المالية أو مخاطر اختلاس الأصول.

2. إن فصل المهام لا يقتصر فقط على المواقف التي تتضمن ضبطا للمكتب الأمامي والخلفي في الوقت نفسه وفي نفس الوقت . ولكن هناك حالات ينتج عنها مشاكل خطيرة في حالة عدم وجود ضوابط ملائمة والتي يكون فيها الفرد مسؤولا عن :

- أ) الموافقة على إنفاق الأموال والإنفاق الفعلي لها .
- ب) العميل وحسابات الملكية .
- ج) المعاملات في الدفاتر المصرفية ودفاتر التداول .
- د) تزويد العملاء بشكل غير رسمي بالمعلومات عن مراكزهم والتسويق للعملاء أنفسهم .
- هـ) أية مناطق أخرى يكون فيها تضارب للمصالح .

3. يجب أن يتم تحديد مناطق الصراع المحتملة وتقليلها وأن تخضع للمتابعة الحذرة من قبل شخص ثالث مستقل ، ويجب أن تكون هناك مراجعة دورية للمسؤوليات والوظائف الخاصة بالموظفين الرئيسيين حتى يتم التأكد من عدم إخفائهم لأي تصرفات غير لائقة .

4 . المعلومات والاتصالات :

تشمل وجود أنظمة معلومات تخضع لأساليب الحماية المناسبة ، وأن يكون هناك قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات ومدعومة بهيكل تنظيمي⁽¹⁾.

نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود أنظمة بيانات داخلية مالية وتشغيلية خاصة بالالتزام وأن تكون هذه الأنظمة ملائمة وشاملة ، ويتطلب نطاق الرقابة الداخلية بيانات السوق الخارجي عن الأحداث والظروف المتعلقة بعملية اتخاذ القرار ، ويجب أن تكون هذه المعلومات موثوق فيها وأن تكون مقدمة في الوقت المناسب وسهولة الوصول إليها مُعدة في صورة مفهومة . حيث تعد المعلومات الكافية والاتصالات الفعالة مهمة للإدارة الصحيحة لنظام الرقابة الداخلية . ومن وجهة نظر المصرف حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات الصلة بالموضوع وموثوق فيها ومقدمة في الوقت المناسب والوصول إليها سهل ومقدمة في شكل مفهوم ، المعلومات تشمل بيانات مالية داخلية وتشغيلية وبيانات عن الالتزام وأيضا معلومات عن السوق الخارجي التي تتعلق بالأحداث والظروف المرتبطة باتخاذ القرار . وتعتبر المعلومات الداخلية جزءا من عملية حفظ السجلات والتي يجب أن تشمل الإجراءات الموضوعية للاحتفاظ بالسجلات⁽²⁾.

نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود أنظمة معلومات متبعة تغطي كل الأنشطة الهامة في المصرف ، أن هذه الأنظمة بما في ذلك تلك التي تحتفظ بالبيانات في شكل إلكتروني يجب أن تكون مؤمنة ومراقبة بطريقة مستقلة ومدعومة بترتيبات الطوارئ المناسبة⁽³⁾ . والذي يوضح في الآتي⁽⁴⁾ :

1. إن إنشاء وصيانة نظم المعلومات الإدارية والتي تغطي جميع الأنشطة هو مكون هام لأنشطة المصرف ، وتكون هذه المعلومات متوفرة من خلال كل من الوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية ، ويجب أن تدرك المصارف

(1) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

(2) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 100 - ص 101 . .

(3) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .

(4) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 ، ص 102 .

المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الضبط الداخلي المتعلقة بمعالجة المعلومات في شكل إلكتروني وضرورة الحصول على ميزان كاف ودقيق، ويمكن أن يتأثر اتخاذ القرار الإداري بصورة عكسية بمعلومات غير موثوق فيها أو بمعلومات مضللة والتي توفرها الأنظمة المصممة بشكل سيء ولا يمكن التحكم فيها .

2. إن لكل من نظم المعلومات الإلكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات مخاطر والتي لا بد وأن تضبطها المصارف بفعالية وذلك لتجنب عرقلة العمل والخسائر المتوقعة . وبما أن معالجة تشغيل العمليات وتطبيقات العمل توسعت إلى ما وراء استخدام بيئات الحاسبات العملاقة Main frame إلى أنظمة خاصة بالوظائف والأعمال الهامة ، ولهذا فقد أدى هذا إلى ازدياد المخاطر وبالتالي فإن الرقابة على نظم المعلومات والتكنولوجيا لا بد أن تتضمن ضوابط عامة وتطبيقية ، وتعتبر الضوابط العامة هي رقابة على أنظمة الحاسب (على سبيل المثال user/ server mainframe) والتأكد من أنها مستمرة في أداء عملها بسلاسة . وتشمل الضوابط العامة إجراءات داخلية وسياسات تطوير البرامج وسياسات الاستحواذ وإجراءات الصيانة (ضبط التغييرات) وضوابط تأمين الدخول المادي . وتعتبر ضوابط التطبيق خطوات محسوبة ضمن تطبيقات البرامج وإجراءات يدوية أخرى ، والتي تراقب معالجة تشغيل المعاملات وأنشطة العمل ، وتشمل ضوابط التطبيق على سبيل المثال فحص التحرير وضوابط الدخول المنطقي المميزة بالنسبة لنظام العمل ، وبدون الرقابة الكافية على أنظمة وتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الأنظمة تحت التطوير قد تتعرض المصارف لفقدان البيانات والبرامج نتيجة لعدم القيام بالترتيبات الأمنية المادية والإلكترونية وحالات فشل الأجهزة أو الأنظمة وعدم كفاية إجراءات الدعم والاسترداد الداخلية .

3. إضافة إلى الرقابة والمخاطر المذكورة أعلاه ، فإن المخاطر المتأصلة تظل موجودة والتي ترتبط بالخسارة أو العرقلة المستمرة للخدمات الناتجة عن عوامل خارج سيطرة المصرف . وفي الحالات الشديدة حيث أن توصيل خدمة للشركات والعملاء يمثل شؤنا رئيسية خاصة بالمعاملات والإستراتيجية والسمعة . مثل هذه المشاكل يمكن أن ينشأ عنها صعوبات كبيرة للمصرف بل أنها قد تعرض قدرتها على إجراء أنشطة الأعمال الرئيسية للخطر ، ويتطلب هذا من المصرف أن يقوم بإنشاء خطط استمرار العمل والطوارئ مستخدما تسهيلات خارجية بما فيها استعادة النظم الهامة المدعومة بواسطة مورد خارجي للخدمة . أن احتمال الخسارة أو العرقلة الناتجة عن العمليات الهامة تتطلب جهدا في كافة أنحاء المؤسسة للتخطيط للطوارئ متضمنا إدارة الأعمال وعدم التركيز على عمليات الحاسب المركزية . ويجب أن يتم اختبار خطط استمرار العمل بشكل دوري لضمان نجاح الخطة في مواجهة أي كارثة غير متوقعة .

أن نظام الرقابة الداخلية يتطلب قنوات اتصال فعالة للتأكد من أن كل الموظفين يفهمون بشكل كامل ويلتزمون بالسياسات والإجراءات المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم وأن المعلومات الأخرى ذات الصلة تصل إلى الأشخاص المعنيين⁽¹⁾ والذي يوضح في الآتي⁽²⁾:

1 . بدون اتصال فعال تكون المعلومات عديمة الفائدة ، والإدارة العليا تحتاج إلى إنشاء طرق فعالة للاتصال حتى تتأكد أن المعلومات الضرورية تصل إلى الأشخاص المناسبين . وترتبط هذه المعلومة بسياسات وإجراءات التشغيل الخاصة بالمصرف وكذلك المعلومات الخاصة بأداء التشغيل الفعلي للمنظمة .

(1) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .
(2) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 ، ص 103 .

2. لابد أن يوفر الهيكل التنظيمي للمصرف تدفقا كافيا للمعلومات صعودا ونزولا عن المنظمة . أن الهيكل التنظيمي الذي يسهل هذا التدفق يضمن أن المعلومات تتدفق صعودا حتى يتمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا من إدراك مخاطر العمل ومستوى أداء المصرف ، ويضمن تدفق المعلومات نزولا من خلال المؤسسة وصول أهداف المصرف وإستراتيجية وتوقعاته بالإضافة إلى سياساته وإجراءاته للمستوى الإداري الأدنى وموظفي العمليات ، وهذا الاتصال يعد أساسيا لتوحيد الجهود من قبل جميع موظفي المصرف حتى يتمكنوا من تحقيق أهداف المصرف .

وأخيرا أن الاتصال عبر المنظمة ضروري حتى يتم التأكد من أن المعلومات التي تعرفها إدارة أو قسم واحد يمكن مشاركتها مع الأقسام أو الإدارات التي تتأثر بها.

5 . متابعة الأنشطة ومعالجة القصور :

إن أحد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية هو التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية وتحديثه من فترة لأخرى⁽¹⁾ ويكون عن طريق الإشراف المستمر على نظام المراجعة الداخلية لضمان فاعليته وكفاءته ومراقبة المخاطر الرئيسية والتقييم الدوري لهذه العمليات⁽²⁾ . إن المراجعين الداخليين لهم دور مهم ومؤثر في تقوية وتحسين فعالية الرقابة الداخلية⁽³⁾ . وعندما يقومون بعملهم فإنهم يخدمون المؤسسة ككل بدءاً بأصغر موظف فيها وانتهاء بمجلس إدارتها⁽⁴⁾ .

(1) عبدالله محمد البيرة ، " نظام الرقابة الداخلية في الشركات والمنشآت العامة بين النظرية والواقع " ، بحث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والأفاق ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2003 ، ص 71 .

(2) عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

(3) Hermanson , Roger H, Stephen Loeb , John Saada and Robert Strawser . Auditing Theory and Practice . Homewood : Illinois . 1980 . P166

(4) خالد أمين عبدالله ، مرجع سبق ذكره ، ص 126 .

لابد من متابعة الفعالية الكلية للرقابة الداخلية للمصرف بصفة مستمرة .
ويجب أن تكون متابعة المخاطر الرئيسية جزءاً من النشاط اليومي للمصرف
وكذلك المراجعة الداخلية والتقييم الدوري بواسطة خطوط الأعمال⁽¹⁾ والذي
توضح كالاتي⁽²⁾ :

1. إن الصيرفة هي صناعة ديناميكية وتتطور بسرعة ، ولهذا فالمصارف لابد
أن تراقب وأن تقييم بصفة مستمرة نظام الرقابة الداخلية فيها في ضوء
التغير في الظروف الداخلية والخارجية ويجب تطوير هذه الأنظمة حسب
الضرورة للحفاظ على فعاليتها في المنظمات متعددة الجنسيات المعقدة يجب
على الإدارة العليا أن تتأكد من أن وظيفة المراجعة معرفة بشكل صحيح
ومدمجة داخل هيكل المنظمة.
2. عن طريق موظفين من عدة مناطق مختلفة يمكن مراقبة مدى فعالية نظام
الرقابة الداخلية بما في ذلك الضوابط المالية والمراجعة الداخلية ولهذا
السبب تقوم الإدارة العليا بتوضيح أي الموظفين مسؤولاً عن عملية
المتابعة، ويجب أن تكون المتابعة جزءاً من الأنشطة اليومية للمصرف
وتتضمن تقييمات دورية منفصلة أيضاً عن عملية الرقابة الداخلية ، ويجب
أن يتم تحديد مدى تكرار متابعة الأنشطة المختلفة للمصرف عن طريق
مراعاة المخاطر المؤثرة وطبيعة التغييرات التي تطرأ في بيئة التشغيل .
3. قد توفر أنشطة المتابعة المستمرة الكشف السريع والإصلاح للخلل في نظام
الرقابة الداخلية ، مثل هذه المتابعة تكون أكثر فعالية عندما يندمج نظام
الرقابة الداخلية في بيئة التشغيل وينتج تقارير منتظمة للمراجعة . وعلى
سبيل المثال فإن المراقبة المستمرة تتمثل في المراجعة والموافقة على قيود
اليومية ومراجعة الإدارة والموافقة على تقارير الاستثناءات.
4. أن التقييم المنفصل لا يكشف عن المشاكل إلا بعد حدوثها فقط ، ومع ذلك
أن التقييم المنفصل للمنظمة يسمح بإلقاء نظرة شاملة على مدى فعالية نظام

(1) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

(2) نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 ، ص 104 .

الرقابة الداخلي وبشكل يحدد فعالية أنشطة المتابعة ، ويقوم على إجراء هذه التقييمات موظفون يمثلون عدة مناطق بما في ذلك مهام العمل والرقابة المالية والمراجعة الداخلية ، وعادة تأخذ التقييمات المنفصلة لنظام الرقابة الداخلية شكل تقديرات ذاتية عندما يحدد الموظفون المسؤولون عن وظيفة معينة فعالية الرقابة بالنسبة لأنشطتهم وتتم مراجعة التوثيق ونتائج التقييمات عن طريق الإدارة العليا . ولا بد من توثيق كل مستويات المراجعة بشكل كاف وأن يتم إرسالها في الوقت المناسب للمستوى المناسب في الإدارة .

يجب أن يكون هناك مراجعة داخلية فعالة وشاملة لنظام الرقابة الداخلية يقوم به موظفون مستقلون ومدربون جيدا وذوي كفاءة ، وكجزء من متابعة نظام الرقابة الداخلية لابد أن تصل تقارير المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة مباشرة أو لجنة المراجعة أو إلى الإدارة التنفيذية⁽¹⁾ والذي يوضح كالاتي⁽²⁾.

1 . إن وظيفة المراجعة الداخلية تعد جزءا مهما من المتابعة المتطورة لنظام الرقابة الداخلي لأنها تقدم التقييم المستقل عن كفاية السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام بها . ومن المهم أن يكون عمل المراجع الداخلي مستقلا عن الوظائف اليومية للمصرف وأن يكون لديه إمكانية الوصول إلى كل الأنشطة التي تمارسها المنظمة المصرفية حتى الأنشطة التي تجري في فروعها والشركات التابعة.

2 . يقوم المراجعون الداخليون بتقديم معلومات اعتيادية عن الأنشطة عن طريق إبلاغ مجلس الإدارة مباشرة أو لجنة المراجعة والإدارة العليا ، ونظرا للطبيعة الهامة لهذه الوظيفة . فإن قسم المراجعة الداخلية لابد أن يكون أفراداه مؤهلين ومدربين جيدا وأن يكون لديهم فهم صحيح لدورهم ومسؤولياتهم ولا بد أن يتسق تكرار أو مدى مراجعة المراجعة الداخلية واختبار الرقابة الداخلية في المصرف مع طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة المنظمة .

(1) Basel Committee مرجع سبق ذكره . P 19 ،
(2) نيبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 104 ، ص 105 .

3 . من المهم أن تصل تقارير المراجعة الداخلية مباشرة إلى المستويات الإدارية الأعلى في المنظمة المصرفية مثل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والإدارة العليا ، وهذا يسمى بممارسة الحوكمة بدقة عن طريق إعطاء مجلس الإدارة معلومات اعتيادية من قبل المستويات الإدارية التي تغطيها التقارير . ويجب أن يدعم مجلس الإدارة استقلالية المراجعين الداخليين عن طريق تحديد الأمور الخاصة بموارد الميزانية أو المكافآت بواسطة المجلس أو أعلى المستويات الإدارية وليس بواسطة المديرين الذين يتأثرون بالمراجعة الداخلية .

تقارير عيوب الرقابة الداخلية سواء حددتها المراجعة الداخلية أو خطوط الأعمال أو موظفي الرقابة الآخرين يجب أن تصل إلى المستوى الإداري المناسب في الوقت المناسب ويجب أن تواجه فوراً ويجب إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالعيوب المادية للرقابة الداخلية⁽¹⁾ وهنا يتم توضيح الآتي⁽²⁾ :

1 . أخطاء المراجعة الداخلية أو المخاطر غير المتحكم فيها بكفاءة لا بد من الإبلاغ عنها للشخص أو الأشخاص المختصين بمجرد تحديدها والتبليغ عن المشاكل الكبرى لمجلس الإدارة والإدارة العليا ، وعند التبليغ عنها يجب على الإدارة إصلاح الخلل في الوقت المناسب ، ولا بد أن يجرى المراجعون الداخليون مراجعات للمتابعة أو الأشكال المناسبة الأخرى للرقابة وإبلاغ الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة فوراً بأي خلل يحتاج إلى إصلاح ، ومن أجل التأكد من أن كل الأخطاء يتم التعامل معها في الوقت المناسب ، ويجب أن تكون الإدارة العليا مسؤوله عن إنشاء نظام لتتبع ضعف الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة لمعالجة هذا الضعف .

2 . يجب أن يتلقى مجلس الإدارة والإدارة العليا تقارير دورية تلخص كل الأمور الرقابية التي يتم تحديدها بواسطة المراجعة الداخلية أو خطوط الأعمال أو موظفي الرقابة الآخرين ، أن المسائل التي تبدو غير مادية عندما ننظر إلى عمليات الضبط الفردية على حدة قد تشير إلى الاتجاهات التي إذا ترابطت تشكل خطراً كبيراً في الضبط إذا لم يتم التعامل معها في الوقت المناسب .

(1) Basel Committee مرجع سبق ذكره . P 19 ،
(2) نيبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 104 ، 106 .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تمهيد :

إن هذه الدراسة تعتمد بشكل كبير على الجانب العملي للوصول إلى هدفها ولهذا فإن هذا الفصل تم تخصيصه لتوضيح طريقة تجميع البيانات وتحليلها وللإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

هل تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات اتفاقية بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية ؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة ، وخمس فرضيات فرعية تمت صياغتها بالشكل التالي :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية بفاعلية "

ولاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة ، فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:
الفرضية الفرعية الأولى :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية بفاعلية "

الفرضية الفرعية الثانية :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بتعريف المخاطر وتقييمها "

الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام "

الفرضية الفرعية الرابعة :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بالمعلومات والاتصالات بفاعلية "

الفرضية الفرعية الخامسة :

" لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور "

1.3 (وسيلة جمع البيانات وطرق التحليل واستخلاص النتائج :

هذا الجزء يوضح الكيفية التي صممت بها أداة الدراسة (الاستبيان) ، ومجتمع الدراسة وعينته والأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات للإجابة على فرضيات الدراسة.

1.1.3 (أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحث على تجميع وتحليل البيانات ، وقد صممت استمارة الاستبيان للفئات المستهدفة وهم رؤساء مجالس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ، واحتوت استمارة الاستبيان على رسالة تضمنت عنوان الدراسة والغرض من ملء الاستبيان.

وقد قسمت استمارة الاستبيان إلى قسمين رئيسيين حيث احتوى القسم الأول على معلومات خاصة بالفئات المشاركة في الاستبيان من حيث الوظيفة والمؤهل والتخصص وعدد سنوات العمل في المجال المصرفي والقسم الثاني يحتوي على باقي الأجزاء المتعلقة بالدراسة والتي تختص باختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة.

ويتفرع القسم الثاني إلى خمسة أجزاء ، حيث يختص الجزء الأول باختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة التي تتعلق بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية أما الجزء الثاني يختص باختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة الذي يتعلق بالمخاطر وتقييمها . أما الجزء الثالث يختص باختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تتعلق بأنشطة الرقابة وفصل المهام . أما الجزء الرابع يختص

باختبار الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تتعلق بالمعلومات والاتصالات. أما الجزء الخامس يختص باختبار الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة التي تتعلق بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور .

ولقد اعتمد الباحث على مقياس (ليكرت Likert) الخماسي الذي يتضمن خمس درجات للإجابة تحدد مستوى الموافقة وفقا للتدرج الآتي :

جدول (3-1)

توزيع الدرجات حسب مستوى الموافقة على بنود الإجابة

نمط الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي الإحصائي	5	4	3	2	1

بعد أن تم التأكد من ارتباط أسئلة استمارة الاستبيان بمشكلة الدراسة وهدفها وأنها تخدم الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة ، تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة (تم عرض 3 استمارات على عدد 3 من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد بجامعة قاريونس ، وتم تنقيح استمارة الاستبيان بعد أخذ آراء المحكمين .

أما المرحلة الأخيرة فكانت التوزيع الفعلي للاستبيانات ومن ثم تجميعها حيث قام الباحث بتوزيع (81) استمارة استبيان وتم استلام (67) استمارة صالحة للتحليل أي بنسبة (83%) والجدول (3-2) يوضح عدد الاستمارات الموزعة على كل فئة ونسبة الردود :

جدول (3-2)

استثمارات الاستبانة الموزعة والمستلمة من المشاركين في الدراسة

نسبة الاستجابة	الاستثمارات الصالحة للتحليل	الاستثمارات الغير صالحة للتحليل	الاستثمارات المجمعة	الاستثمارات الموزعة
83%	67	2	69	81

2.1.3 (مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من :

- 1 . رؤساء مجالس الإدارة (مصرف الجمهورية ، مصرف الصحاري ، المصرفي التجاري الوطني ، مصرف الوحدة) .
- 2 . أعضاء مجلس الإدارة (مصرف الجمهورية ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الوحدة) .
- 3 . المدراء التنفيذيون (مصرف الجمهورية ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الوحدة) .
- 4 . مدراء الإدارات (مصرف الجمهورية ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الوحدة) .
- 5 . رؤساء الأقسام (مصرف الجمهورية ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الوحدة) .

اشترط في مجتمع الدراسة أن يكون ضمن المعايير التالية :

- 1 . مصارف عمرها أكثر من عشرين سنة .
 - 2 . مصارف تمتلك أكثر من 30 فرع في جميع أنحاء ليبيا .
 - 3 . مصارف توجد بها إدارة مراجعة داخلية .
 - 4 . مصارف رأس مالها أكثر من 200 مليون دينار ليبي .
- بناءً على المعايير السابقة وبعد إجراء مسح للمصارف التجارية العاملة في ليبيا تم اختيار المصارف التجارية التالية : الوحدة - التجاري الوطني - الصحاري - الجمهورية - والتي تنطبق عليها المعايير سالف الذكر .

عينة الدراسة كانت كالتالي :

نظرا لصعوبة الاتصال بجميع مفردات مجتمع الدراسة والتي تتمثل في مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري ومصرف الجمهورية بجميع الفروع في ليبيا فإن عينة الدراسة اقتصر على المركز الرئيسي لكل مصرف حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيانات للمصرف التجاري الوطني بالمقر الرئيسي بمدينة البيضاء وتوزيع الاستبيانات الخاصة بمصرف الوحدة بالمقر الرئيسي بمدينة بنغازي أما مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري فقد تم توزيعها في مدينة طرابلس حيث المراكز الرئيسية لكل منهما .

3.1.3 (الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات للإجابة على

أسئلة الدراسة:

3-1-3-1) أسلوب تحليل البيانات :

تعتمد هذه الدراسة في تحليل البيانات على الإحصاء الوصفي لإظهار الاتجاهات العامة للإجابات ، حيث تتم عملية تحليل البيانات بتجميع إجابات المشاركين في الدراسة وتفريغ البيانات وتجهيزها للتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي ، بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) . Statistical Package for Social Science

3-1-3-2) أسلوب اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) :

تم استخدام اختبار (t-test) بهدف اختبار مدى قبول أو رفض فروض الدراسة، ولتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل II ، تم تطبيق اختبار t لعينة واحدة للحكم على معنوية الفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لمعرفة ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية (فروق معنوية) ، وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) أي بدرجة ثقة 95% .

ولكي تتم عملية اختبار فرضيات الدراسة أعيدت صياغتها بشكل إحصائي مناسب ؛ وذلك حتى يمكن قبولها أو رفضها .

$$H_0: \mu \leq 3.0$$

$$H_1: \mu > 3.0$$

حيث μ قيمة محددة يراد اختبارها وهي تساوي 3 وتمثل درجة محايد ، يكونها الحد الفاصل في مقياس ذي الخمس درجات ، وهي تمثل متوسط المجتمع وحيث تعبر المعادلات السابقة على أن رفض الفرضية الصفرية H_0 يعني رفض فرضية الدراسة أو قبول H_1

سيتم استخدام دالة الاختبار التي تساعد في اتخاذ قرار حول الفرضية الإحصائية وتم استخدام توزيع t لأن تباين المجتمع مجهول حيث :

$$t = \frac{x - \mu}{s/\sqrt{n}}$$

t : إحصائي الاختبار المسحوب .

x : متوسط الإجابات الخاصة بعينة الدراسة .

μ : قيمة محددة ويراد اختبارها .

s/\sqrt{n} : مربع خطأ المتوسط

$$s = \sqrt{\frac{\sum f_i (x_i - \bar{x})^2}{\sum P_i}}$$

حيث أن :

$$SP = \sqrt{\frac{(n_1 - 1)S_1^2 + (n_2 - 2)S_2^2 + \dots}{n_1 + n_2 + \dots - 2}}$$

حيث n : عدد مفردات العينة .

وسيتم اتخاذ القرار بعد احتساب قيمة t من المعادلة السابقة ، ثم بعد ذلك يتم مقارنتها مع قيمة t الجدولية (عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$) فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t (عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$) ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وإذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t (عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$) تقبل الفرضية الصفرية وترفض البديلة .

2.3 (تحليل البيانات :

يحتوي هذا الجزء تحليلاً وصفيًا للبيانات بهدف الوصول إلى نتائج لاختبار فرضيات الدراسة .

1.2.3 (معلومات خاصة عن المشاركين :

في هذا الجزء يتم تحليل الجزء الأول من استمارات الاستبيان التي تحتوي على الأسئلة التي توضح خصائص المشاركين في الدراسة .

1 . **الوظيفة :** يتضح من خلال جدول (3-3) أن 17.9% من المشاركين في الدراسة أعضاء مجلس إدارة ونسبة 1.5% مدراء تنفيذيون و 29.9% مدراء إدارات وان 50.7% رؤساء أقسام. ونلاحظ أن رؤساء الأقسام يشكلون نصف العينة لأن عدد رؤساء الأقسام أكثر وهم الأقرب لتطبيق الرقابة الداخلية .

جدول (3-3)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة

النسبة	العدد	الوظيفة
17.9	12	عضو مجلس إدارة
1.5	1	المدير التنفيذي
29.9	20	مدير إدارة
50.7	34	رئيس قسم
100.0	67	المجموع

2 . **المؤهل العلمي :** يوضح جدول (3-4) بأن 10.4% من أفراد العينة من حملة الدكتوراه و 17.9% من حملة المؤهل العلمي الماجستير و 40.3% من حملة البكالوريوس وأن 19.4% دبلوم ماجستير عالي و 3% من حملة الثانوية العامة و 4.5% حملة دبلوم متوسط وأن 1.5% من حملة دبلوم تخطيط مالي و 3% من حملة الليسانس . ونلاحظ أن أغلب المشاركين في

الدراسة يحملون درجة بكالوريوس فما فوق وهذا يزيد من مستوى الثقة في المعلومات والآراء .

جدول رقم (3-4)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
10.4	7	دكتوراه
17.9	12	ماجستير
40.3	27	بكالوريوس
19.4	13	دبلوم ماجستير
3.0	2	ثانوية عامة
4.5	3	دبلوم متوسط
1.5	1	دبلوم تخطيط مالي
3.0	2	ليسانس
100.0	67	المجموع

3 . **التخصص :** يوضح جدول (3-5) أن ما نسبته 40.3% من المشاركين في الدراسة تخصصهم محاسبة ، و 19.4% تخصصهم إدارة أعمال ، و 9.0% تخصصهم اقتصاد، وهناك 1.5% تخصصهم هندسة ، و 4.5% تخصصهم قانون و 3.0% تخصصهم لغة إنجليزية و 3.0% تخصصهم إحصاء و 1.5% تخصصهم تقنية معلومات و 3.0% تخصصهم تخطيط وتحليل مالي و 4.5% تخصصهم تمويل ومصارف و 3.0% تخصصهم حاسب آلي و 1.5% تخصصهم علوم مالية ومصرفية و 1.5% تخصصهم جغرافيا و 1.5% تخصصهم علوم سياسية و 1.5% تخصصهم مراجعة داخلية و 1.5% تخصصهم زراعة ، ويلاحظ من هذه النسب أن هناك تنوع في تخصصات المشاركين ولكن أغلب المشاركين هم من أصحاب التخصصات التي لها علاقة بالمصارف مثل المحاسبة والإدارة والاقتصاد

والتخطيط والتحليل المالي والتمويل والمصارف والعلوم المالية والمصرفية والمراجعة الداخلية .

جدول رقم (3-5)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص

النسبة	العدد	التخصص
40.3	27	محاسبة
19.4	13	إدارة أعمال
9.0	6	اقتصاد
4.5	3	قانون
4.5	3	تمويل ومصارف
3.0	2	لغة انجليزية
3.0	2	حاسب آلي
3.0	2	تخطيط وتحليل مالي
3.0	2	إحصاء
1.5	1	مهندس
1.5	1	تقنية معلومات
1.5	1	علوم مالية ومصرفية
1.5	1	جغرافيا
1.5	1	علوم سياسية
1.5	1	مراجعة داخلية
1.5	1	زراعة
100.0	67	المجموع

4 . عدد سنوات العمل في المجال المصرفي : يوضح جدول رقم (3-6)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي ، حيث يتضح من الجدول أن 6% من إجمالي المشاركين في الدراسة تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات و 10.4 تتراوح خبراتهم بين 5 إلى 7 سنوات و 13.4% تتراوح خبرتهم بين 8 إلى 10 سنوات و 70.1% تزيد خبرتهم عن 10سنوات ، ويلاحظ من الجدول أن الغالبية من

المشاركين في العينة هم من تزيد خبرتهم عن 10 سنوات وهذا يعتبر مؤشر جيد عن الوظائف القيادية في المصارف التجارية في الجماهيرية .

جدول (3-6)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب الخبرة

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
6.0	4	أقل من 5 سنوات
10.4	7	من 5 إلى 7 سنوات
13.4	9	من 8 إلى 10 سنوات
70.1	47	أكثر من 10 سنوات
100.0	67	المجموع

2.2.3 (المعلومات الخاصة بتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية :

في هذا الجزء يتم تحليل بيانات الأجزاء الباقية من استمارة الاستبيان التي تحتوي على الأسئلة التي تقوم باختبار فرضيات الدراسة .
(أ) إشراف الإدارة والثقافة الرقابية :

من خلال النظر إلى جدول رقم (3-7) الذي يحتوي على نتائج اختبار الأسئلة المتعلقة باختبار السؤال الفرعي الأول للدراسة .

نجد أن المشاركين في الدراسة يؤيدون أن مجلس الإدارة يوفر الدليل والمتابعة للإدارة العليا ، وبالنظر إلى الجدول (3-7) نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.1343) وهو أكبر من المتوسط النظري وهذا دليل على الموافقة على ذلك وبانحراف معياري بلغ (0.73640) وهو صغير نسبيا وهذا دليل على اتفاق القائمين حول ذلك .

أما فيما يتعلق بأن مجلس الإدارة مسؤول عن الموافقة على إستراتيجية العمل ككل والسياسة الهامة للمصرف ومراجعتها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي

فبالنظر إلى جدول رقم (3-7) يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.3284) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.74647) وهذا دليل على اتفاق مفردات العينة حول ذلك.

يتبين من جدول (3-7) أيضا أن المشاركين في الدراسة يتفوقون على أن مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تأسيس نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية وهذا يتضح من جدول رقم (3-7) حيث أن المتوسط الحسابي بلغ (4.1045) وبانحراف معياري (0.85519).

ويتفق المشاركون في الدراسة على أن أعضاء مجلس الإدارة موضوعيين ولديهم القدرة ومُشجعين للبحث والتحقيق مع المعرفة أو الخبرة بالأنشطة والمخاطر التي يتعرض لها المصرف وهذا يظهر واضحا من خلال جدول (3-7) حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7761) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.98197) وكذلك يؤكدون على أن مجلس الإدارة يتكون من بعض الأعضاء غير العاملين بالأنشطة الإدارية اليومية للمصرف حيث كان المتوسط (4.0448) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.87789) .

يتبين من جدول (3-7) أن أغلب المشاركون في الدراسة يتفوقون على أن مجلس الإدارة يوفر آلية مهمة لضمان حل المشاكل التي تعوق فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.8060) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.92505) .

يتفق أغلب المشاركين في الدراسة على أن مجلس الإدارة يتضمن في أنشطته المناقشات الدورية مع الإدارة بخصوص فاعلية نظام الرقابة الداخلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.8507) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.87479) ويتفوقون أيضا على أن مجلس الإدارة يتضمن في أنشطته المراجعة الدورية لتقييمات الرقابة الداخلية التي قامت بها الإدارة والمراجعون الخارجيون والداخليون وهذا يلاحظ من المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.8358) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.93090) ويتفوقون

أيضا على أن مجلس الإدارة يتضمن في أنشطته الجهود الدورية لضمان أن الإدارة تتابع لحظيا التوصيات والملاحظات التي يبديها المراجعون والسلطات الرقابية عن جوانب الضعف في نظام الرقابة الداخلية حيث يتضح من جدول (3-7) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7612) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.83647) .

يتفق أغلب المشاركون في الدراسة على أنه من الضروري إنشاء لجنة مراجعة مختصة بالفحص المفصل للمعلومات والتقارير دون الحاجة إلى تضييع وقت كل المديرين حيث يلاحظ من الجدول (3-7) أن المتوسط الحسابي بلغ (4.23388) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.87195) وهو صغير نسبيا وهذا دليل على اتفاق المشاركين في الدراسة حول ذلك .

أما فيما يتعلق بأن الإدارة العليا مسؤولة عن تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة بما في ذلك تطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإنشاء نظام للرقابة الداخلية فبالنظر إلى جدول رقم (3-7) يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.4627) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.74525) وهو صغير نسبيا وهذا دليل على اتفاق المشاركين في الدراسة حول ذلك .

يتضح من جدول رقم (3-7) أن المشاركين في الدراسة يتفقون على أن الإدارة العليا تسند مسؤولية إنشاء سياسات واستراتيجيات للرقابة الداخلية إلى الأفراد المسؤولين عن كل وحدة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.7015) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.90478) . ويتفق المشاركون أيضا على أن الإدارة العليا تقوم بالإشراف على المدراء المفوضة إليهم المسؤوليات وهذا يتضح من جدول رقم (3-7) حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.0597) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.79545) وهو صغير نسبيا .

ويتبين من جدول رقم (3-7) أن المشاركون في الدراسة يدركون أن الالتزام بنظام رقابة داخلي يعتمد على هيكل تنظيمي معتمد ومكتوب ومتصل بشكل جيد يوضح خطوط مسؤولية وسلطة التقارير ويوفر الاتصال الفعال في

المنظمة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.1493) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.82119) ويتفق أغلب المشاركون في الدراسة على أن الإدارة العليا تأخذ الخطوات اللازمة لضمان تأدية الأنشطة بواسطة موظفين أكفاء من حيث الخبرة المناسبة والإمكانيات التقنية ويلاحظ هذا من خلال جدول (3-7) حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.7463) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (1.09189) .

يرى المشاركون في الدراسة أن الإدارة العليا تطبق سياسات المكافآت والترقيات التي تكافئ على السلوكيات المناسبة وتقلل الحوافز بالنسبة للموظفين الذين يهملون آليات الضبط الداخلي أو يتجاوزونها ويلاحظ هذا من جدول رقم (3-7) حيث كان المتوسط الحسابي (3.4627) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (1.7200) .

يتفق المشاركون في الدراسة على أن مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن تعزيز المعايير الأخلاقية ومعايير التكامل وبناء ثقافة داخل المنظمة حيث كان المتوسط الحسابي (3.8955) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.85519) .

يدرك المشاركون في الدراسة أن الرقابة الداخلية مسؤولية كل فرد في المصرف بدرجات متفاوتة ويتضح هذا من خلال جدول رقم (3-7) حيث كان المتوسط الحسابي (4.0746) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.85835) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.85835) وهو صغير نسبياً .

نلاحظ مما سبق أن المشاركين في الدراسة يدركون المتطلبات الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية.

جدول رقم (3-7)

المعلومات الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية

م	العبارات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يوفر مجلس الإدارة التحكم والدليل والمتابعة للإدارة العليا.	67	4.1343	0.73640
2	مجلس الإدارة مسؤول عن الموافقة على إستراتيجية العمل ككل والسياسة الهامة للمصرف ومراجعتها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي .	67	4.3284	0.74647
3	مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تأسيس نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه .	67	4.1045	0.85519
4	أعضاء مجلس الإدارة موضوعيين ولديهم القدرة ومحبين للبحث والتحقيق مع المعرفة أو الخبرة بالأنشطة والمخاطر التي يتعرض لها المصرف .	67	3.7761	0.98197
5	مجلس الإدارة يتكون من بعض الأعضاء غير العاملين بالأنشطة الإدارية اليومية للمصرف .	67	4.0448	0.87789
6	مجلس الإدارة يوفر آلية مهمة لضمان حل المشاكل التي تعوق فاعلية نظام الرقابة الداخلية .	67	3.8060	0.92505
7	يتضمن مجلس الإدارة في أنشطته: أ) المناقشات الدورية مع الإدارة بخصوص فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	67	3.8507	0.87479
	ب) المراجعة الدورية لتقييمات الرقابة الداخلية التي قامت بها الإدارة والمراجعون الخارجيون والداخليون.	67	3.8358	0.93090
	ج) الجهود الدورية لضمان أن الإدارة تتابع لحظيا التوصيات والملاحظات التي يبديها المراجعون والسلطات الرقابية عن جوانب الضعف في نظام الرقابة الداخلية .	67	3.7612	0.83647
8	من الضروري إنشاء لجنة مراجعة مختصة بالفحص المفصل للمعلومات والتقارير دون الحاجة إلى تضييع وقت كل المديرين.	67	4.2388	0.87195
9	الإدارة العليا مسؤولة عن تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة بما في ذلك تطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإنشاء نظام للرقابة الداخلية .	67	4.4627	0.74525
10	الإدارة العليا تسند مسؤولية إنشاء سياسات واستراتيجيات للرقابة الداخلية إلى الأفراد المسؤولين عن كل وحدة .	67	3.7015	0.90478
11	الإدارة العليا تقوم بالإشراف على المدراء المفوضة إليهم المسؤوليات .	67	4.0597	0.79545
12	يعتمد بشدة الالتزام بنظام رقابة داخلي على هيكل تنظيمي موثوق ومتصل بشكل جيد يوضح خطوط مسؤولية وسلطة التقارير ويوفر الاتصال الفعال في المنظمة .	67	4.1493	0.82119

1.09189	3.7463	67	تأخذ الإدارة العليا الخطوات اللازمة لضمان تلبية الأنشطة بواسطة موظفين أكفاء من حيث الخبرة المناسبة والإمكانيات التقنية .	13
1.17200	3.4627	67	تطبق الإدارة العليا سياسة التعويضات والترقيات التي تكافئ على السلوكيات المناسبة وتقلل الحوافز بالنسبة للموظفين الذين يهملون آليات الضبط الداخلي أو يتجاوزونها .	14
0.85519	3.8955	67	مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن تعزيز المعايير الأخلاقية ومعايير التكامل وبناء ثقافة داخل المنظمة تؤكد وتوضح للجميع .	15
0.85835	4.0746	67	الرقابة الداخلية مسؤولة كل فرد في المصرف بدرجات متفاوتة .	16
0.49390	3.9685	67	إجمالي النتائج	

ب) تعريف المخاطر وتقييمها :

نتناول الجزء الخاص بتعريف المخاطر وتقييمها ، فمن خلال جدول رقم (3-8) نلاحظ أن المشاركون في الدراسة يدركون أنه من الضروري كجزء من نظام الرقابة الداخلية أن يتم التعرف على المخاطر وتقييمها بصفة مستمرة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.4030) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.75998) وهو صغير نسبياً .

يتفق المشاركون في الدراسة أن الإدارة التنفيذية تقوم بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل المصرفي وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.8507) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف (0.85730) .

يدرك المشاركون في الدراسة أن تقييم المخاطر يحدد العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر عكسياً على أداء المنظمة المصرفية ومعلومات وأهداف الالتزام حيث نلاحظ من جدول رقم (3-8) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.9403) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.77617) .

نلاحظ من جدول رقم (3-8) أن المشاركون في الدراسة يتفقون على أن عملية تقييم المخاطر تتم بشكل متواصل حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7612) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (1.03117) ، ويتفق المشاركون في الدراسة على أن عملية تقييم المخاطر تغطي جميع المخاطر

التي تواجه المصرف حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7761) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.04186) .

يتفق المشاركون في الدراسة أيضا أن عملية تقييم المخاطر تتواجد على جميع المستويات في المصرف حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.3582) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.90378).

قد اتفق المشاركون في الدراسة على أن التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار درجة تعقد الهيكل التنظيمي ويلاحظ هذا من جدول رقم (3-8) حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.6119) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.90378) وهو صغير نسبيا ، ويتفقون أيضا على أن التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار طبيعة أنشطة المصرف حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.7910) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.91349) ويتفق المشاركون في الدراسة أيضا بأن التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار كفاءة الموظفين حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7164) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (1.07034) ، ويلاحظ أيضا اتفاق المشاركون في الدراسة على أن التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار التغييرات التنظيمية ومعدل دوران الموظفين ويتضح هذا من جدول رقم (3-8) حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.5373) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.04922) .

لقد أكد المشاركون في الدراسة على أن التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار الأحوال الاقتصادية المتقلبة حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.8507) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.97318) ، وأكد المشاركون أيضا على أن التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار التغييرات في الصناعة والتقدم التقني وبمتوسط حسابي بلغ (3.8209) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.01392) .

أما فيما يتعلق بأن عملية تقييم المخاطر تتضمن تقييم المخاطر لتحديد أيها قابل للتحكم وأيها غير قابل للتحكم فيلاحظ من جدول رقم (3-8) أن المتوسط

الحسابي بلغ (3.8507) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.87479) وهو صغير نسبياً وهذا دليل على اتفاق المشاركين حول ذلك .

لقد أكد المشاركون في الدراسة على أن الإدارة التنفيذية تضع إجراءات بشكل سريع لمواجهة المخاطر حيث يلاحظ من جدول رقم (3-8) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7612) و هو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.12935) . نجد أن المشاركون في الدراسة يتفقون على أن الإدارة العليا تراجع التقارير التي توضح النتائج المالية في الوقت الحالي مقارنة بالموازنة حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.0597) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.69371) وهو صغير نسبياً .

ويتضح مما سبق أن المشاركون في الدراسة يدركون المخاطر وتقييمها .

جدول رقم (3-8)
المعلومات الخاصة بتعريف المخاطر وتقييمها

م	العبارات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	من الضروري كجزء من نظام على الرقابة الداخلية أن يتم التعرف على المخاطر وتقييمها بصفة مستمرة.	67	4.4030	0.75998
2	تقوم الإدارة التنفيذية بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل المصرفي .	67	3.8507	0.85730
3	يحدد تقييم المخاطر العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر عكسياً على أداء المنظمة المصرفية ومعلوماتها وأهداف الالتزام .	67	3.9403	0.77617
4	تتم عملية تقييم المخاطر بشكل متواصل .	67	3.7612	1.03117
5	عملية تقييم المخاطر تغطي جميع المخاطر التي تواجه المصرف .	67	3.7761	1.04186
6	عملية تقييم المخاطر تتواجد على جميع المستويات في المصرف .	67	3.3582	1.01057

			التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية الآتية :	7
0.90378	3.6119	67	أ) درجة تعقد الهيكل التنظيمي .	
0.91349	3.7910	67	ب) طبيعة أنشطة المصرف .	
1.07034	3.7164	67	ج) كفاءة الموظفين .	
1.04922	3.5373	67	د) التغييرات التنظيمية ومعدل دوران الموظفين .	
			التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية الآتية :	8
0.97318	3.8507	67	أ) الأحوال الاقتصادية المتقلبة .	
1.01392	3.8209	67	ب) تغييرات في الصناعة والتقدم التقني .	
0.87479	3.8507	67	تتضمن عملية تقييم المخاطر تقييم المخاطر لتحديد أيها قابل للتحكم وأيها غير قابل للتحكم .	9
1.12935	3.7612	67	تضع الإدارة التنفيذية إجراءات بشكل سريع لمواجهة المخاطر	10
0.69371	4.0597	67	تراجع الإدارة العليا التقارير التي توضح النتائج المالية في الوقت الحالي مقارنة بالموازنة .	11
0.67443	3.7878	67	إجمالي النتائج	

ج) أنشطة الرقابة وفصل المهام :

بالنظر إلى جدول رقم (3-9) والذي يحتوي على المعلومات المتعلقة بأنشطة الرقابة وفصل المهام .

واتفق المشاركون أيضا على أن مدير الإقراض يراجع تقارير أسبوعية عن الانحرافات والمدفوعات المستلمة وعائد الفائدة الناتج عن المحفظة حيث نلاحظ من جدول رقم (3-9) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.4925) وبانحراف معياري (0.92725) .

أما فيما يتعلق بتوفير ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الأصول الملموسة فمن خلال جدول رقم (3-9) نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.4328) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.92481) وهذا دليل على اتفاق المشاركين في الدراسة حول ذلك .

نلاحظ من جدول رقم (3-9) أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن إدارة السقوف والتفويضات الخاصة بها المحددة من قبل الإدارة التنفيذية تؤدي إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.8209) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.75730) .

أكد المشاركون في الدراسة على أنه يتم إبلاغ الإدارة المناسبة بنتائج التسويات الدورية التي تقارن بين تدفقات النقد وكشوف الحسابات ويلاحظ من جدول رقم (3-9) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.8358) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.61784) وهو صغير نسبياً .

يلاحظ من خلال جدول رقم (3-9) يتضح أن الإدارة العليا تضمن أن أنشطة الرقابة المناسبة هي جزء مكمل للوظائف اليومية لكل الموظفين المعنيين وليست إضافة ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.9254) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.85835) وهو صغير نسبياً وهذا دليل على اتفاق المشاركين في الدراسة حول ذلك .

نجد من خلال جدول رقم (3-9) أن المشاركون في الدراسة يوافقون على أن الإدارة العليا تتأكد وبصفة دورية أن كل المناطق في المصرف تلتزم بهذه السياسات والإجراءات وإذا كانت هذه السياسات كافية أم لا . فنلاحظ أن المتوسط الحسابي (3.8060) وهو أكبر من المتوسط وبانحراف معياري (0.95725) وهو صغير نسبياً .

اتفق المشاركون في الدراسة على أن تكليف فرد واحد بمهام متعارضة مثل مسؤولية كل من المكتب الأمامي والخلفي لوظيفة التداول يعطي هذا الشخص حق الوصول إلى الأصول القيمة والقدرة على التلاعب بالبيانات ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.8358) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (1.16251) .

من خلال جدول رقم (3-9) نجد المشاركون في الدراسة يدركون أنه يمكن أن ينتج مشاكل خطيرة في حالة عدم وجود ضوابط ملائمة في الحالات التي يكون فيها الفرد مسؤولاً عن الموافقة على إنفاق الأموال والإنفاق الفعلي حيث نلاحظ أن

المتوسط الحسابي بلغ (4.1493) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.78342) ، ويدرك المشاركون في الدراسة أيضا أن المشاكل تنتج في الحالات التي يكون الفرد مسؤولا عن العميل وحسابات الملكية حيث كان المتوسط الحسابي (3.9552) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.78688) ، ويدركون أيضا أن المشاكل تنتج في الحالات التي يكون فيها الفرد مسؤولا عن المعاملات في الدفاتر المصرفية ودفاتر التداول حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي (3.9254) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.68121) ، ويدرك المشاركون في الدراسة أيضا أن المشاكل تنتج في الحالات التي يكون فيها الفرد مسؤولا عن تزويد العملاء بشكل غير رسمي بمعلومات عن مراكزهم والتسويق للعملاء أنفسهم حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7463) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.87634) ويدرك المشاركون في الدراسة أيضا أن المشاكل قد تنتج في الحالات التي يكون فيها الفرد مسؤولا عن تقييم مدى كفاية توثيق القرض ومتابعة المقترض بعد أخذ القرض ، حيث نلاحظ من جدول رقم (3-9) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.9552) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.82449) .

مما سبق يتضح أن المشاركين في الدراسة يدركون المتطلبات الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام .

**جدول رقم (3-9)
المعلومات الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام**

م	العبارات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	يراجع مدير الإقراض تقارير أسبوعية عن الانحرافات والمدفوعات المستلمة وعائد الفائدة الناتج عن المحفظة.	67	3.4925	0.92725
2	يتوفر ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الموجودات الملموسة .	67	3.4328	0.92481
3	تؤدي إدارة السقوف والتفويضات الخاصة بها المحددة من قبل الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .	67	3.8209	0.75730
4	يتم إبلاغ الإدارة المناسبة بنتائج التسويات الدورية التي تقارن بين تدفقات النقد وكشوف الحسابات .	67	3.8358	0.61784
5	تضمن الإدارة العليا أن أنشطة الرقابة المناسبة هي جزء مكمل للوظائف اليومية لكل الموظفين المعنيين وليست إضافة.	67	3.9254	0.85835
6	تتأكد الإدارة العليا وبصفة دورية أن كل المناطق في المصرف تلتزم بهذه السياسات والإجراءات وإذا كانت هذه السياسات كافية أم لا .	67	3.8060	0.95725
7	أن تكليف فرد واحد بمهام متعارضة مثل مسؤولية كل من المكتب الأمامي والخلفي لوظيفة التداول يعطي هذا الشخص حق الوصول إلى الأصول القيمة والقدرة على التلاعب بالبيانات .	67	3.8358	1.16251
8	يمكن أن ينتج مشاكل خطيرة في حالة عدم وجود ضوابط ملائمة في الحالات التي يكون فيها الفرد مسؤولاً عن :			
	- الموافقة على إنفاق الأموال والإنفاق الفعلي .	67	4.1493	0.78342
	- العميل وحسابات الملكية .	67	3.9552	0.78688
	- المعاملات في الدفاتر المصرفية ودفاتر التداول .	67	3.9254	0.68121
	- تزويد العملاء بشكل غير رسمي بمعلومات عن مراكزهم والتسويق للعملاء أنفسهم .	67	3.7463	0.87634
	- تقييم مدى كفاية توثيق القرض ومتابعة المقترض بعد أخذ القرض .	67	3.9552	0.82449
	إجمالي النتائج	67	3.8446	0.48036

د (المعلومات والاتصالات :

من خلال النظر إلى جدول رقم (3-10) الخاص بعرض المعلومات التي تتعلق بالمعلومات والاتصالات ، نلاحظ أن المشاركون في الدراسة يدركون أن المعلومات الكافية والاتصالات الفعالة تعد ضرورية للإدارة الصحيحة لنظام الرقابة الداخلية ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.4776) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.65962) وهو صغير نسبيا .

نلاحظ من الجدول أن المشاركون في الدراسة يدركون أيضا أنه حتى تكون المعلومات مفيدة لابد وأن تكون ذات صلة بالموضوع وموثوق فيها ومقدمة في الوقت المناسب والوصول إليها سهل ومقدمة في شكل مفهوم ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.5075) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.65996) .

اتفق المشاركون بأن المعلومات تشمل بيانات مالية داخلية وتشغيله وبيانات عن الالتزام وكذلك معلومات عن السوق الخارجي وعن الأحداث والظروف المرتبطة باتخاذ القرار حيث نلاحظ من جدول رقم (3-10) أن المتوسط الحسابي بلغ (4.2388) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.76057) . يدرك المشاركون في الدراسة أن توفر وعي كافي لدى مستخدم أنظمة المعلومات الإلكترونية يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية ويتضح هذا من جدول رقم (3-10) حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (4.3731) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.77530) وهو صغير نسبيا وهذا دليل على اتفاق المشاركين في الدراسة حول ذلك.

أما فيما يتعلق بأن المصرف يدرك المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الرقابة الداخلية المتعلقة لمعالجة المعلومات في شكل إلكتروني وضرورة الحصول على ميزان مراجعة كاف فنلاحظ من جدول رقم (3-10) أن المتوسط الحسابي بلغ (4.000) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.90453) وهو صغير نسبيا وهذا دليل على اتفاق المشاركين حول ذلك .

يشير جدول رقم (3-10) إلى أن المشاركين في الدراسة يتفقون بأنه تتوفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7761) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.93454) .

نلاحظ من جدول رقم (3-10) اتفاق المشاركين في الدراسة أيضا على أن الإدارة العليا للمصرف توفر طرق فعالة للاتصال تؤكد أن المعلومات الضرورية تصل إلى الأشخاص المناسبين ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7761) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.9728) .

أكد المشاركون في الدراسة على أن الهيكل التنظيمي للمصرف يوفر تدفقا كافيا للمعلومات صعودا ونزولا عبر المنظمة ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.5970) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.97016) .

يتفق المشاركون في الدراسة أيضا أن أنظمة الرقابة تشمل وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية حيث يلاحظ من جدول رقم (3-10) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.4478) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.04857) .

مما سبق يتضح أن المشاركين في الدراسة يدركون المتطلبات الخاصة بالمعلومات والاتصالات.

جدول رقم (10-3)
المعلومات الخاصة بالمعلومات والاتصالات

م	العبارات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	تعد المعلومات الكافية والاتصالات الفعالة ضرورية للإدارة الصحيحة لنظام الرقابة الداخلية .	67	4.4776	0.65962
2	حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد وأن تكون ذات صلة بالموضوع وموثوق فيها ومقدمة في الوقت المناسب والوصول إليها سهل ومقدمة في شكل مفهوم.	67	4.5075	0.65996
3	تشمل المعلومات بيانات مالية داخلية وتشغيلية وبيانات عن الالتزام وكذلك معلومات عن السوق الخارجي عن الأحداث والظروف المرتبطة باتخاذ القرار.	67	4.2388	0.76057
4	يساهم توفر وعي كافي لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .	67	4.3731	0.77530
5	يدرك المصرف المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الضبط الداخلي المتعلقة لمعالجة المعلومات في شكل إلكتروني وضرورة الحصول على ميزان مراجعة كافٍ	67	4.000	0.90453
6	توفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر .	67	3.7761	0.93454
7	توفر الإدارة العليا للمصرف طرق فعالة للاتصال تؤكد أن المعلومات الضرورية تصل إلى الأشخاص المناسبين.	67	3.7761	0.9728
8	يوفر الهيكل التنظيمي للمصرف تدفقا كافيا للمعلومات صعودا ونزولا عبر المنظمة .	67	3.5970	0.7016
9	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية .	67	3.4478	1.04857
	إجمالي النتائج	67	3.6109	0.74452

هـ) متابعة الأنشطة ومعالجة القصور :

بالنظر إلى الجدول رقم (3-11) الذي يتعلق بالمعلومات الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور ، نلاحظ أن المشاركين في الدراسة يتفوقون على أن المصارف تراقب وتقيم باستمرار أنظمة رقابتها الداخلية في ضوء الظروف الداخلية والخارجية ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.6716) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.94369) ، ونلاحظ أيضا من خلال جدول رقم (3-11) أن المشاركين في الدراسة يتفوقون أيضا بأنه يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية حسب الضرورة للحفاظ على فاعليته ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.8209) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.88635) وهو صغير نسبيا.

أما بالنسبة لرأي المشاركين في الدراسة حول أنه يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف فنلاحظ من جدول رقم (3-11) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7313) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.91423) وهو صغير نسبيا وهذا دليل على اتفاق المشاركين في الدراسة حول ذلك .

من خلال جدول رقم (3-11) نلاحظ بأن المشاركون في الدراسة يتفوقون بأنه يتم مراقبة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال موظفين من عدة مناطق مختلفة بما في ذلك المراجعة الداخلية حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.6269) وبانحراف معياري بلغ (0.95085) .

وأكد المشاركون في الدراسة بأن الإدارة العليا تقوم بتوضيح أي الموظفين مسؤولين عن عملية متابعة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.6716) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (0.92749) .

من خلال جدول رقم (3-11) نلاحظ اتفاق المشاركين في الدراسة في أنه تتوفر أنشطة المتابعة المستمرة للكشف السريع وإصلاح الخلل في نظام الرقابة الداخلية ، حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.5522) وهو أكبر من

المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.09106) ، واتفق المشاركون في الدراسة أيضا على أن المراقبة المستمرة تتضمن المراجعة والموافقة على القيود اليومية ومراجعة الإدارة والموافقة على تقارير الاستثناءات حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.5672) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (0.97272) وهو صغير نسبيا .

أما بالنسبة إلى رأي المشاركين في الدراسة حول أن عمل المراجع الداخلي مستقل عن الوظائف اليومية للمصرف فبالنظر إلى جدول رقم (3-11) نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.5522) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.13195) وهذا يشير إلى أن عمل المراجع الداخلي مستقل ، واتفق المشاركون في الدراسة أيضا بأنه يمكن للمراجع الداخلي الوصول إلى كل الأنشطة التي تمارسها المنظمة المصرفية حتى الأنشطة التي تجري في فروعها والشركات التابعة لها ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.6716) وهو أكبر من المتوسط النظري ، وبانحراف معياري (1.02081) .

بالنظر إلى الجدول رقم (3-11) الذي يتعلق برأس المشاركين المراجعون الداخليون يقومون بتقديم معلومات غير متميزة عن الأنشطة إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والإدارة العليا فقد اتفق المشاركون في الدراسة على ذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.2388) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.10220) واتفق المشاركون في الدراسة أيضا على أن أفراد قسم المراجعة الداخلية هم أفراد مؤهلين ومدربين جيدا ولديهم فهم صحيح لدورهم ومسؤولياتهم ، حيث نلاحظ من جدول رقم (3-11) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.5970) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.29169) .

أما بالنسبة لرأي المشاركين بأن مجلس الإدارة يدعم استقلالية المراجعين الداخليين فقد اتفق المشاركون في الدراسة حول ذلك ، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.7910) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (1.29729) ، واتفق المشاركون في الدراسة أيضا بأن الإدارة تقوم بإصلاح أي خلل في الوقت المناسب حيث نلاحظ من جدول رقم (3-11) أن المتوسط

الحسابي بلغ (3.5970) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري (1.21929) .

من خلال جدول رقم (3-11) نلاحظ بأن المشاركون في الدراسة يتفقون بأن نظام الرقابة الداخلية المستخدم يتلائم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.4627) وهو أكبر من المتوسط النظري وبانحراف معياري بلغ (1.09168) .
 مما سبق يتضح بأن المشاركون يدركون المقررات الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور .

جدول رقم (3-11)
 المعلومات الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور

م	العبارات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1	تراقب المصارف وتقييم باستمرار أنظمة رقابتها الداخلية في ضوء الظروف الداخلية والخارجية .	67	3.6716	0.94369
2	يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية حسب الضرورة للحفاظ على فاعليته.	67	3.8209	0.88635
3	يتم التعامل مع نشاطات نظام الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف .	67	3.7313	0.91423
4	يتم مراقبة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال موظفين من عدة مناطق مختلفة بما في ذلك المراجعة الداخلية.	67	3.6269	0.95085
5	تقوم الإدارة العليا بتوضيح أي الموظفين مسؤولين عن عملية متابعة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية .	67	3.6716	0.92749
6	توفر أنشطة المتابعة المستمرة الكشف السريع وإصلاح الخلل في نظام الرقابة الداخلية .	67	3.5522	1.09106
7	تتضمن المراقبة المستمرة المراجعة والموافقة على القيود اليومية ومراجعة الإدارة والموافقة على تقارير الاستثناءات .	67	3.5672	0.97272
8	إن عمل المراجع الداخلي مستقل عن الوظائف اليومية للمصرف .	67	3.5522	1.13195
9	يمكن للمراجع الداخلي الوصول إلى كل الأنشطة التي تمارسها المنظمة المصرفية حتى الأنشطة التي تجري في فروعها والشركات التابعة لها .	67	3.6716	1.02081

1.10220	3.2388	67	يقوم المراجعون الداخليون بتقديم معلومات غير متميزة عن الأنشطة إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والإدارة العليا .	10
1.29169	3.5970	67	أفراد قسم المراجعة الداخلية هم أفراد مؤهلين ومدربين جيدا ولديهم فهم صحيح لدورهم ومسؤولياتهم.	11
1.29729	3.7910	67	يدعم مجلس الإدارة استقلالية المراجعين الداخليين .	12
1.21929	3.5970	67	تقوم الإدارة بإصلاح أي خلل في الوقت المناسب .	13
1.09168	3.4627	67	يتلائم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف .	14
0.74452	3.6109	67	إجمالي النتائج	

3-3 (اختبار الفرضيات :

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضية الرئيسية التالية :

لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية بفاعلية .

لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة . فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية

التالية :

- الفرضية الفرعية الأولى :

لا تطبق المصارف التجارية مقررات لجنة بازل II الخاصة بإشراف

الإدارة والثقافة الرقابية .

- الفرضية الفرعية الثانية :

لا تطبق المصارف التجارية لليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بتعريف

المخاطر وتقييمها .

- الفرضية الفرعية الثالثة :

لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بأنشطة

الرقابة وفصل المهام .

- الفرضية الفرعية الرابعة :

لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بالمعلومات والاتصالات .

- الفرضية الفرعية الخامسة :

لا تطبق المصارف التجارية الليبية مقررات لجنة بازل II الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور .

يتضح من الجدول رقم (3-12) والذي يبين نتائج اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار t لعينة واحدة مستقلة، ويبين الجدول (3-12) النتائج المتحصل عليها لكل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية ودرجات الحرية لكل فرضية وقد كانت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي :

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى فقد تم رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة حيث أن قيمة t المحسوبة بلغت (16.051) وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$) وكذلك فقد تبين أن قيمة P.Value=0.000 وبذلك أن رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة ويعني قبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أن المصارف التجارية الليبية تطبق متطلبات لجنة بازل II الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية بفاعلية .

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية فقد كانت قيمة t المحسوبة (9.562) وبمقارنتها بقيمة t الجدولية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) نجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية وأن Pvalue=0.000 وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أن المصارف التجارية الليبية تطبق متطلبات لجنة بازل II الخاصة بتعريف المخاطر وتقييمها بفاعلية .

وفيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة فقد كانت قيمة t المحسوبة (14.340) وبمقارنتها بقيمة t الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha = 0.05$) نجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية وأن قيمة P.value أي رفض الفرضية الصفرية

وهي فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أن المصارف التجارية الليبية تطبق متطلبات لجنة بازل II الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام بفاعلية .
أما الفرضية الفرعية الرابعة فبعد احتساب قيمة t من الاختبار والتي بلغت (13.711) وهي أكبر من قيمة t عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وأن قيمة P.value=0.000 أي رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أن المصارف التجارية الليبية تطبق متطلبات لجنة بازل II الخاصة بالمعلومات والاتصالات بفاعلية .

وبالنسبة للفرضية الفرعية الخامسة فقد كانت قيمة t المحسوبة (6.716) وبمقارنتها بقيمة t الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha = 0.05$) نجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية وأن قيمة P.value=0.000 أي رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة ، وهذا يعني أن المصارف التجارية الليبية تطبق متطلبات لجنة بازل II الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور .

جدول رقم (3-12)

قيمة (t) للمتغيرات المتعلقة بالفرضيات الفرعية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	نتيجة اختبار t
إشراف الإدارة والثقافة الرقابية	67	3.9685	0.49390	16.051	0.000	66	رفض H_0
تعريف المخاطر وتقييمها	67	3.7878	0.67443	9.562	0.000	66	رفض H_0
أنشطة الرقابة وفصل المهام	67	3.8416	0.48036	14.340	0.000	66	رفض H_0
المعلومات والاتصالات	67	4.0216	0.60988	13.711	0.000	66	رفض H_0
متابعة الأنشطة ومعالجة القصور	67	3.6109	0.74452	6.716	0.000	66	رفض H_0

الفصل الرابع

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

من خلال تحليل نتائج الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي ، واختبار الفرضيات لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل II تم استخلاص النتائج التالية :

أولاً : النتائج الثانوية :

- 1 . أن ما نسبته 88% من المشاركين في الدراسة هم من حملة الدكتوراه والماجستير والبيكالوريوس مما يعطي انطبعا بتوفير المؤهلات المناسبة في المناصب القيادية في المصارف التجارية الليبية .
- 2 . أن أغلب تخصصات المشاركين في الدراسة هي تخصصات لها علاقة بالعمل المصرفي .
- 3 . أن ما نسبته 70.1% من المشاركين في الدراسة تزيد خبرتهم عن 10 سنوات.

ثانياً : النتائج الرئيسية :

- من خلال الجانب النظري تم صياغة استمارة الاستبيان وبعد جمع البيانات وتحليلها وبالنظر أيضاً إلى جداول التوزيعات التكرارية أمكن استخلاص النتائج التالية :
- 1 . تبين أن ما نسبته 83.6% من المشاركين في الدراسة يؤيدون أن مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تأسيس نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية ، وأن 77.6% من المشاركين في الدراسة يؤيدون أن الإدارة التنفيذية تقوم بالإشراف على المدراء المفوضة إليهم السلطة. وأكد 82.1% من المشاركين في الدراسة أن الرقابة الداخلية مسؤولية كل فرد في المصرف بدرجات متفاوتة ومن خلال اختبار الفرضية الفرعية الأولى تبين أن المصارف التجارية الليبية تطبق المتطلبات الخاصة بإشراف الإدارة والثقافة الرقابية التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .
 - 2 . أكد ما نسبته 94% على أنه من الضروري كجزء من نظام الرقابة الداخلية أن يتم التعرف على المخاطر وتقييمها بصفة مستمرة ، وأن ما نسبته 65.7% على

أن عملية تقييم المخاطر تتم بشكل متواصل ، ومن خلال اختبار الفرضية الفرعية الثانية نجد أن المصارف التجارية الليبية تطبق المتطلبات الخاصة بتعريف المخاطر وتقييمها التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .

3 . تبين أن ما نسبته 79.1% من المشاركين في الدراسة يؤيدون أن الإدارة التنفيذية تضمن أن أنشطة الرقابة المناسبة هي جزء مكمل للوظائف اليومية لكل الموظفين المعنيين وليست إضافة ، وأكد ما نسبته 79.1% أنه يمكن أن ينتج مشاكل خطيرة في حالة عدم وجود ضوابط ملائمة في الحالات التي يكون فيها الفرد مسؤولاً عن الموافقة على إنفاق الأموال والإنفاق الفعلي ، وبعد اختبار الفرضية الفرعية الثالثة تبين أن المصارف التجارية الليبية تطبق المتطلبات الخاصة بأنشطة الرقابة وفصل المهام التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .

4 . تبين أن ما نسبته 94% من المشاركين في الدراسة أن المعلومات الكافية والاتصالات الفعالة تعد ضرورية للإدارة الصحيحة لنظام الرقابة الداخلية ، وأكد ما نسبته 67.2% أن الإدارة التنفيذية للمصرف توفير طرق فعالة للاتصال تؤكد أن المعلومات الضرورية تصل إلى الأشخاص المناسبين ، وبعد اختبار الفرضية الفرعية الرابعة تبين أن المصارف التجارية الليبية تطبق المتطلبات الخاصة بالمعلومات والاتصالات التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .

5 . أكد ما نسبته 70.1% من المشاركين في الدراسة أن المصارف التجارية الليبية تراقب وتقيم أنظمة رقابتها الداخلية باستمرار في ضوء الظروف الداخلية والخارجية نجد أن 73.1% من المشاركين في الدراسة يؤيدون أنه يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية حسب الضرورة للحفاظ على فاعليته ، وتبين أن ما نسبته 64.2% من المشاركين في الدراسة يؤيدون أن الإدارة تقوم بإصلاح أي خلل في الوقت المناسب ، ومن خلال اختبار الفرضية الفرعية الخامسة تبين أن المصارف التجارية الليبية تطبق المتطلبات الخاصة بمتابعة الأنشطة ومعالجة القصور التي تقرها اتفاقية بازل II بفاعلية .

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها والتي أجابت على أسئلة الدراسة . يستنتج الباحث أن المصارف التجارية الليبية تقوم بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل II الخاصة بالرقابة الداخلية بفاعلية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية :

أولا : الكتب :

- 1 . ادريس اشتيوي ، " المراجعة معايير وإجراءات " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1996 .
- 2 . الفين ارنيز ، جيمس لوبك ، " المراجعة مدخل متكامل " ، ترجمة محمد عبدالقادر الدسيطي ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2002 .
- 3 . حسين القاضي حسين دحدود ، " أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية " ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- 4 . خالد أمين عبدالله ، " علم تدقيق الحسابات : الناحية النظرية والعلمية " ، الطبعة الثالثة ، دار وسائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 .
- 5 . خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، " الأصول العلمية لتدقيق الحسابات " ، عمان ، دار المستقبل ، 1998 .
- 6 . محمد جمال الدين ، عبدالرازق قاسم شحادة ، " محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين " الطبعة الأولى ، عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003 .
- 7 . محمد عوض الكفراوي ، " الرقابة المالية النظرية والتطبيق " ، دار الانتصار ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1998 .
- 8 . مصطفى عيسى خضير ، " المراجعة : المفاهيم والمعايير والإجراءات " . الطبعة الثانية ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1996 .
- 9 . موسكوف ، ستيفن ومارك ج سميكس ، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات " ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1989 .
- 10 . ميلود جمعة الحاسية ، " النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي " الطبعة الثانية ، بنغازي ، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1995 .

11. نبيل حشاد ، " دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف " ، موسوعة بازل II الجزء الخامس 2007 ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت .
12. وجدي شركس ، " الإطار والأساسيات في المراجعة " ، دار السلاسل ، الكويت 1987 .
13. وليام توماس ، أمرسون هنكي ، " المراجعة بين النظرية والتطبيق " تعريب ومراجعة احمد حجاج ، كمال سعيد ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2003 .
14. يحي حسين عبيد . جمعة شهاب الدين ، أصول المراجعة ، جمهورية مصر العربية ، المنصورة ، 1997 .

ثانيا : الدوريات :

1. جورج غاوي ، " نظام الرقابة الداخلية وأثره على القوائم المالية " ، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين العدد 30 ، فبراير 1997 ، ص 28.
2. حسين احمد دحدود ، " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ، دراسة ميدانية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، المجلد 24 ، العدد الأول ، 2008 ، ص ص 265 ، 266.
3. صفوت مصطفى الدويري ، " مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، اكتوبر ، 2005 ، ص ص 197 ، 199.
4. طلال الجحاوي ، " تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات : دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق " ، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية ، جامعة الدول العربية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الأول ، يونيو ، 2006 ، ص ص 36 ، 44 ، 46.
5. عبدالرحيم القدومي ، إيهاب نظمي ، " تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية : دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بالأردن " مجلة

- العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الزرقاء الأهلية ، العدد الأول 2008 ، ص ص 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 54 .
- 6 . عبدالله محمد البيره ، " نظام الرقابة الداخلية في الشركات والمنشآت العامة بين النظرية والواقع " ، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2003 ، ص 71 .

الدراسات والبحوث :

- 1 . أحمد عبدالله محمد النور ، " مدى تأثير كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على تخطيط إجراءات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2007 .
- 2 . احمد على فرج الكاديكي ، " مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسيل الموال ، رسالة ماجستير ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2005 .
- 3 . الجاسر فتحي الفرطاس ، " مدى توفر إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية في الأنظمة الآلية المستخدمة في فروع المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2007 .
- 4 . أنس سامي ناصر هنداوي ، " اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، أربد ، 2006 .
- 5 . حسن أحمد ، " دور معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال في تطوير العمل الرقابي في القطاع المصرفي في سورية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلب ، حلب ، 2008 .
- 6 . خالد على كاجيجي ، يونس محمد احشاد ، مصطفى محمد فوكله ، احمد على الكاديكي ، " مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسيل الأموال " ، بحوث مقدمة إلى مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 .

- 7 . ريم عقاب حساونة ، " أثر تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2002 .
- 8 . شادي إيليا كراز ، " كفاءة وفاعلية إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) في سورية مع التطبيق العملي على بعض المؤسسات التجارية الداخلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، دمشق ، جامعة دمشق ، 2005 .
- 9 . عبدالناصر محمد أبوزقية ، " الرقابة الداخلية في مشاريع الإنتاج الحيواني التابعة لقطاع الثروة الحيوانية في ليبيا " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 2002 .
- 10 . عوض أحمد الروياتي ، " دور المراجع الخارجي الليبي في تطوير نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الاقتصادية الليبية " ، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2005 .
- 11 . غسان مصطفى احمد القضاة ، " أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنود التجارية الأردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، كلية المال والأعمال ، 2006 .
- 12 . كامليا مسعود سالم ، " المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توفرها بالمصارف التجارية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، بنغازي .1995
- 13 . محمد عبدالله حجر العجمي ، " تكنولوجيا المعلومات في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأردن ، جامعة آل البيت ، 2009 .
- 14 . محمد محمد علي بالقائد ، " المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي ، 2007 .
- 15 . محمد مسعود خليفة الثعيلب ، عبدالسلام عبدالله امحمد نصيه ، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق ، طرابلس 2005 .
- 16 . محمود محي الدين بادي ، " الرقابة بين النظرية والتطبيق " ، بحث مقدم إلى ندوة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والرقابة المالية ، بنغازي ، 1990 .

شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) :

- 1 . حسين عبدالله التميمي ، " بازل 1 ، 2 " HRM GROUP ، 2009 ،
www.HRM-GROUP.com 2009/12/15
- 2 . سيرين سميح أبو رحمة ، " اتفاقية بازل المضمون - الأهمية الأبعاد -
التأثيرات - التحديات " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،
غزه ، ابريل 2007 ، تاريخ التنزيل 2009/12/15 www.ibtesama.com
- 3 . Jeffrey E.Michelson.Bobby E.Waldrup . "Improving: Internal
Control Over Financial Reporting The CPA Journal .2008 .
CPA .15 Aug .2008 .
<http://www.nysscpa.org/cpajournal/2008/408/essentials/htm>
- 4 . Framework for Intrnal Controls September . 1998 Basel
Committee. Bank For International settlements 16 Dec 2009
<http://www.bis.org> .

مراجع أخرى :

- 1 . المعهد المصرفي المصري ، " أضواء على مقررات بازل الجديدة لمعيار كفاية
رأس المال " ، لينك ، سلسلة حلقات نقاشية العدد الخامس ، 2003 .
- 2 . المعهد المصرفي المصري ، " مقررات بازل II . مخاطر الائتمان . التشغيل
والسوق " دورة علمية ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ،
القاهرة ، 2006 .
- 3 . تقرير اللجنة الشعبية لجهاز المراجعة المالية لسنة 1378 و.ر .
- 4 . مصرف ليبيا المركزي ، رسالة دورية رقم (2004/72) ، 2004/5/20 .

المراجع الأجنبية :

أولا : الكتب :

- 1 . Hermanson , Roger H, Stephen Loeb , John Saada and Robert
Strawser . Auditing Theory and Practice . Homewood : Illinois
, 1980.

ثانيا : الدوريات

- 1 . Christing , C& Cole R. "Framework for Internal Control
Systems in Banking Organizations" , Journal of Basle
Committee , September . 1998.

الملاحق
صحيفة الاستبيان
جداول التوزيعات التكرارية



جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أخي المستجيب أختي المستجيبة

بعد التحية والسلام

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان (تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بتطبيق اتفاقية بازل II) . وهذه الدراسة تهدف إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية طبقاً لمقررات لجنة بازل II . ويأمل الباحث أن تكون مشاركتكم إيجابية وأن تكون إجاباتكم على الأسئلة بدقة وعناية لما لها من أثر إيجابي على هذه الدراسة . وأخيراً نؤكد لكم أن إجاباتكم على هذا الاستبيان سيتم التعامل معها بسرية تامة حيث أنه سيتم استخدامها والاستفادة منها لأغراض علمية . شاكرين لكم حسبن تعاونكم .

الباحث

طارق عطية المهدي الفيتوري

أولا : البيانات الأولية :

يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تتفق ورأيك الشخصي أو تعبئة

الفراغ حسب طبيعة السؤال :

(1.1) الوظيفة

[] رئيس مجلس إدارة .

[] عضو مجلس إدارة .

[] المدير التنفيذي .

[] مدير إدارة .

[] رئيس قسم .

(2.1) المؤهل :

[] دكتوراه [] ماجستير [] بكالوريوس

[] دبلوم عالي [] ثانوية عامة [] دبلوم متوسط

[] أخرى (تذكر).....

(3.1) التخصص :

[] محاسبة [] إدارة أعمال [] اقتصاد

[] أخرى (تذكر)

(4.1) عدد سنوات العمل في المجال المصرفي :

[] أقل من 5 سنوات [] من 5 إلى 7 سنوات

[] من 8 إلى 10 سنوات [] أكثر من 10 سنوات

م	العبارات	مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(إشراف الإدارة والثقافة الرقابية)							
1	يوفر مجلس الإدارة التحكم والدليل والمتابعة للإدارة التنفيذية.						
2	مجلس الإدارة مسؤول عن الموافقة على استراتيجية العمل ككل والسياسة الهامة للمصرف ومراجعتها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي .						
3	مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تأسيس نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه .						
4	أعضاء مجلس الإدارة موضوعيين ولديهم القدرة ومحبين للبحث والتحقيق مع المعرفة أو الخبرة بالأنشطة والمخاطر التي يتعرض لها المصرف .						
5	مجلس الإدارة يتكون من بعض الأعضاء غير العاملين بالأنشطة الإدارية اليومية للمصرف .						
6	مجلس الإدارة يوفر آلية مهمة لضمان حل المشاكل التي تعوق فاعلية نظام الرقابة الداخلية .						
7	يتضمن مجلس الإدارة في أنشطته: أ) المناقشات الدورية مع الإدارة بخصوص فاعلية نظام الرقابة الداخلية.						
	ب) المراجعة الدورية لتقييمات الرقابة الداخلية التي قامت بها الإدارة والمراجعون الخارجيون والداخليون.						
	ج) الجهود الدورية لضمان أن الإدارة تتابع لحظياً التوصيات والملاحظات التي يبديها المراجعون والسلطات الرقابية عن جوانب الضعف في نظام الرقابة الداخلية .						

م	العبارات	مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8	من الضروري إنشاء لجنة مراجعة مختصة بالفحص المفصل للمعلومات والتقارير دون الحاجة إلى تضييع وقت كل المديرين.						
9	الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة بما في ذلك تطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإنشاء نظام للرقابة الداخلية .						
10	الإدارة التنفيذية تسند مسؤولية إنشاء سياسات واستراتيجيات للرقابة الداخلية إلى الأفراد المسؤولين عن كل وحدة .						
11	الإدارة التنفيذية تقوم بالإشراف على المدراء المفوضة إليهم المسؤوليات .						
12	يعتمد بشدة الالتزام بنظام رقابة داخلي على هيكل تنظيمي موثق ومتصل بشكل جيد يوضح خطوط مسؤولية وسلطة التقارير ويوفر الاتصال الفعال في المنظمة .						
13	تأخذ الإدارة التنفيذية الخطوات اللازمة لضمان تأدية الأنشطة بواسطة موظفين أكفاء من حيث الخبرة المناسبة والإمكانات التقنية .						
14	تطبق الإدارة التنفيذية سياسة التعويضات والترقيات التي تكافئ على السلوكيات المناسبة وتقلل الحوافز بالنسبة للموظفين الذين يهملون آليات الضبط الداخلي أو يتجاوزونها .						
15	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولين عن تعزيز المعايير الأخلاقية ومعايير التكامل وبناء ثقافة داخل المنظمة تؤكد وتوضح للجميع .						
16	الرقابة الداخلية مسؤولية كل فرد في المصرف بدرجات متفاوتة .						

م	العبارات	مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(تعريف المخاطر وتقييمها)							
17	من الضروري كجزء من نظام الرقابة الداخلية أن يتم التعرف على المخاطر وتقييمها بصفة مستمرة.						
18	تقوم الإدارة التنفيذية بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل المصرفي .						
19	يحدد تقييم المخاطر العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر عكسيا على أداء المنظمة المصرفية ومعلوماتها وأهداف الالتزام .						
20	تتم عملية تقييم المخاطر بشكل متواصل .						
21	عملية تقييم المخاطر تغطي جميع المخاطر التي تواجه المصرف .						
22	عملية تقييم المخاطر تتواجد على جميع المستويات في المصرف .						
23	التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية الآتية : أ) درجة تعقد الهيكل التنظيمي . ب) طبيعة أنشطة المصرف . ج) كفاءة الموظفين . د) التغييرات التنظيمية ومعدل دوران الموظفين .						
24	التقييم الفعال للمخاطر يأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية الآتية : أ) الأحوال الاقتصادية المتقلبة . ب) تغييرات في الصناعة والتقدم التقني .						
25	تتضمن عملية تقييم المخاطر تقييم المخاطر لتحديد أيها قابل للتحكم وأيها غير قابل للتحكم .						
26	تضع الإدارة التنفيذية إجراءات بشكل سريع لمواجهة المخاطر .						

م	العبارات	مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(أنشطة الرقابة وفصل المهام)							
27	تراجع الإدارة التنفيذية التقارير التي توضح النتائج المالية في الوقت الحالي مقارنة بالموازنة .						
28	يراجع مدير الإقراض تقارير أسبوعية عن الانحرافات والمدفوعات المستلمة وعائد الفائدة الناتج عن المحفظة.						
29	يتوفر ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الأصول الملموسة .						
30	تؤدي إدارة السقوف والتفويضات الخاصة بها المحددة من قبل الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .						
31	يتم إبلاغ الإدارة المناسبة بنتائج التسويات الدورية التي تقارن بين تدفقات النقد وكشوف الحسابات .						
32	تضمن الإدارة التنفيذية أن أنشطة الرقابة المناسبة هي جزء مكمل للوظائف اليومية لكل الموظفين المعنيين وليست إضافة .						
33	تتأكد الإدارة التنفيذية وبصفة دورية أن كل المناطق في المصرف تلتزم بهذه السياسات والإجراءات وإذا كانت هذه السياسات كافية أم لا .						
34	أن تكليف فرد واحد بمهام متعارضة مثل مسؤولية كل من المكتب الأمامي والخلفي لوظيفة التداول يعطي هذا الشخص حق الوصول إلى الأصول القيمة والقدرة على التلاعب بالبيانات .						
35	يمكن أن ينتج مشاكل خطيرة في حالة عدم وجود ضوابط ملائمة في الحالات التي يكون فيها الفرد مسؤولاً عن : - الموافقة على إنفاق الأموال والإنفاق الفعلي .						

م	العبارات	مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	<ul style="list-style-type: none"> - العميل وحسابات الملكية . - المعاملات في الدفاتر المصرفية ودفاتر التداول . - تزويد العملاء بشكل غير رسمي بمعلومات عن مراكزهم والتسويق للعملاء أنفسهم . - تقييم مدى كفاية توثيق القرض ومتابعة المقترض بعد أخذ القرض . 						
(المعلومات والاتصالات)							
36	تعد المعلومات الكافية والاتصالات الفعالة ضرورية للإدارة الصحيحة لنظام الرقابة الداخلية .						
37	حتى تكون المعلومات مفيدة لابد وأن تكون ذات صلة بالموضوع وموثوق فيها ومقدمة في الوقت المناسب والوصول إليها سهل ومقدمة في شكل مفهوم .						
38	تشمل المعلومات بيانات مالية داخلية وتشغيلية وبيانات عن الالتزام وكذلك معلومات عن السوق الخارجي وعن الأحداث والظروف المرتبطة باتخاذ القرار .						
39	يساهم توفر وعي كافي لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .						
40	يدرك المصرف المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الضبط الداخلي المتعلقة لمعالجة المعلومات في شكل إلكتروني وضرورة الحصول على ميزان مراجعة كافٍ						
41	توفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر .						
42	توفر الإدارة التنفيذية للمصرف طرق فعالة للاتصال تؤكد أن المعلومات الضرورية تصل إلى الأشخاص المناسبين .						

م	العبارات	مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
43	يوفر الهيكل التنظيمي للمصرف تدفقا كافيا للمعلومات صعودا ونزولا عبر المنظمة .						
44	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية .						
(متابعة الأنشطة ومعالجة القصور)							
45	تراقب المصارف وتقييم باستمرار أنظمة رقابتها الداخلية في ضوء الظروف الداخلية والخارجية .						
46	يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية حسب الضرورة للحفاظ على فاعليته.						
47	يتم التعامل مع نشاطات نظام الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف .						
48	يتم مراقبة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال موظفين من عدة مناطق مختلفة بما في ذلك المراجعة الداخلية .						
49	تقوم الإدارة التنفيذية بتوضيح أي الموظفين مسؤولين عن عملية متابعة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية .						
50	توفر أنشطة المتابعة المستمرة الكشف السريع وإصلاح الخلل في نظام الرقابة الداخلية .						
51	تتضمن المراقبة المستمرة المراجعة والموافقة على القيود اليومية ومراجعة الإدارة والموافقة على تقارير الاستثناءات .						
52	إن عمل المراجع الداخلي مستقل عن الوظائف اليومية للمصرف .						
53	يمكن للمراجع الداخلي الوصول إلى كل الأنشطة التي تمارسها المنظمة المصرفية حتى الأنشطة التي تجري في فروعها والشركات التابعة لها .						

م	العبارات	مستوى الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
54	يقوم المراجعون الداخليون بتقديم معلومات غير متميزة عن الأنشطة إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية .						
55	أفراد قسم المراجعة الداخلية هم أفراد مؤهلين ومدربين جيدا ولديهم فهم صحيح لدورهم ومسؤولياتهم.						
56	يدعم مجلس الإدارة استقلالية المراجعين الداخليين .						
57	تقوم الإدارة بإصلاح أي خلل في الوقت المناسب .						
58	يتلائم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف .						

**University of Benghazi
Faculty of Economics
Benghazi-Libya**

**Appraisal of The Effectiveness of Internal
Control through the Libyan Commercial
Banks (Implementation of Bazil II
Agreement)**

**A THESIS
Submitted to the Accounting Department
Faculty of Economics
University of Benghazi**

**By
Tarek Attia Elmahdi Elfeituri
B.A accountaing
Faculty of Economics
University of Benghazi
Spring 2006**

Advisory Committee

Dr. Abdussalam M.Elbadri	Supervisor
Dr. El-Kilani A.El-Kilani	Internal Examiner
Dr. Abdussalam A.El-Gahawi	External Examiner

Abstract

The internal control is made of some Principles , or a homogeneous factors that are put by the management to fulfil the objectives of the economic unit (the firm) . It has been developed over the years , as an answer to the increasing size of the economic units , the need to transfer authority to a lower levels of the management , and to facilitate the job of the external auditors.

The International Settlement Bank created Bazil Commettee , for the banking control in 1974 which issued the capital adequacy agreement in 1988 , and in 1999 it issued the basic principals of the general framework of the internal control systems in banks , which is known as Bazil II agreement .

Because Bazil II agreement is important to be adopted by the Libyan Commercial banks thus the aim of this study is to focus on the effectiveness of the internal control systems in the Libyan commercial banks in order to implement Bazil II agreement . In other words this study is trying to answer the following question : To what extent does the internal control in the Libyan commercial banks is fulfilling the Bazil II agreement ?

This study is based on one main hypothesis which is represented in five sup-hypothesis, The main hypothesis is formed as :

" The Libyan Commercial Banks do not implement Bazil II agreement in respect of the internal control "

The sup-hypothesis are :

The Libyan Commercial Banks do not implement bazil II agreement regarding the supervision of management and culture control effectively.

The Libyan Commercial Banks do not implement bazil II agreement concerning the risk and its evaluation .

The Libyan Commercial Banks do not implement bazil II concerning the control activities and the division of duties.

The Libyan Commercial Banks do not implement bazil II agreement respecting information and communications effectively .

The Libyan Commercial Banks do not implement bazil II agreement regarding the activities of the follow up and solving its problems .

This study is devided into two parts in order to reach the results . The first part is devoted to the theoritical framework , while the second part contains the empirical part.

The first part focuses on : the definition, the component , the importance , and the aims of the internal control , The risk of a weak internal control was also discussed .

The Theoretical part has also reviewed Bazil agreement and examined its aims and the new framework of Bazil II.

The Empirical part of this study covers the survey of the top management personnel of the Libyan commercial banks in regards of subject of the study.

A questionnaire was used to collect data and informations from the deferent levels of the management , These levels include :

- Chairmans of the Boards of directors.
- Members of the Boards of directors .
- Directors of the Departments .
- Heads of offices.
- Heads of Sections.

Four Libyan commercial banks were selected in this study , they are :

- Jamhorya Bank
- Sahara Bank.
- National Commercial Bank.
- Al Wahda Bank.

The results of the study, in summary , are :

The Libyan Commercial banks implement effectively the element of Bazil II in the fields of , management control , risk , separation of authorities , informations and communications activities , control and shortcomings awareness.